الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Université de Mohamed Khider Biskra

Faculté des Sciences Economiques ,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Economiques

المرجع : ...../ ق .ع . إ / 2017

Réf : ..... / D.S.E /2017

الموضوع

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

– بسكرة نموذجا–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

إعداد الطالبة :

- شبيرة سعيدة

إشراف الأستاذة :

- جعفر صليحة

السنة الجامعية : 2016 – 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس العام

الفهرس العام

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الإهداء و الشكر	I-II
الفهرس العام	IV-VII
فهرس الجداول والأشكال	VIII-IX
مقدمة	أ – ب
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
أولا: المعايير المستخدمة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7
أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها	7
ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات	8
ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل	9
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
أولا: سهولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة	9
ثانيا: مركز للتدريب و المرونة على التكيف مع المتغيرات	10
ثالثا: إتاحة فرص العمل	10
رابعا: المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق	10
خامسا: التجديد و الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل	10
سادسا: ارتفاع الإنتاجية والإبداع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة	11
سابعا: غلبة الطابع المحلي	11
المطلب الرابع: مجالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
أولا: المجال الصناعي	12
ثانيا: الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية	12
ثالثا: مجال الخدمات	12
رابعا: مشروعات التجارة الصغيرة	13
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات ص و م والأبعاد الإستراتيجية بقرارات التمويل	13
أولا: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14

الفهرس العام

ثانيا: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
ثالثا: الأبعاد الإستراتيجية لقرارات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
أولا: المصادر الداخلية	15
المصادر الخارجية	16
المطلب الثالث: أصناف تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	19
أولا: حسب المدة	19
ثانيا: حسب المصدر	20
ثالثا: حسب الغرض الذي يستخدم لأجله	20
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معوقاتها وأهم تحدياتها	20
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	21
أولا: توفير مناصب الشغل و الحد من مستوى الفقر	21
ثانيا: المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي	21
ثالثا: المساهمة في تعبئة المدخرات	22
رابعا: المساهمة في الناتج الداخلي الخام	22
خامسا: المساهمة في تنمية الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات	22
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	23
أولا: الدعم الحكومي	23
ثانيا: الإدارة الرشيدة وإتقان الإنتاج وحسن تسويقه	24
ثالثا: دعم التكوين و التدريب والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة	25
رابعا: البحوث التقنية والاقتصادية	26
المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
أولا: المشاكل و الصعوبات التمويلية	26
ثانيا: المشاكل و الصعوبات التسويقية	26
ثالثا: المشاكل و الصعوبات الفنية	27
المطلب الرابع: التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	28
أولا: العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم دور هذه المؤسسات	28
ثانيا: إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهمتها	29
ثالثا: الاهتمام بتسويق المنتجات وتطوير كفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات ورفع كفاءتها التسويقية والإنتاجية	30
رابعا: زيادة التسهيلات و الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات	30
خامسا: الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية	31
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لمفهوم التنمية المحلية	33
تمهيد	34
المبحث الأول: عموميات حول التنمية	35
المطلب الأول : مفهوم التنمية	35
المطلب الثاني : أنواع التنمية	36
أولا: التنمية الذاتية	36
ثانيا: التنمية الخارجية	36
المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية	37
المطلب الرابع: أهمية التنمية وعقباتها	37
أولا: أهداف التنمية	38
ثانيا: عقبات التنمية	39
المبحث الثاني : الإطار النظري للتنمية المحلية	41
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	41
المطلب الثاني : أبعاد و مجالات التنمية المحلية ومقوماتها	42
أولا: أبعاد التنمية المحلية	42
ثانيا: مجلات التنمية المحلية	44
ثالثا: مقومات التنمية المحلية	45
رابعا: خصائص التنمية المحلية	46
المطلب الثالث: أهداف وأجهزة التنمية المحلية و مراحلها	47
أولا: أهداف التنمية المحلية	47
ثانيا: أجهزة التنمية المحلية	48
ثالثا: مراحل التنمية المحلية	49
المطلب الرابع: ركائز التنمية المحلية وعوائقها	50
أولا: ركائز التنمية المحلية	50
ثانيا: عوائق التنمية المحلية	51
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية	52
المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك التنمية المحلية من حيث الجانب الاقتصادي	52
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي	53
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك التنمية المحلية من حيث الجانب البيئي و التكنولوجي	54
المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرم للتنمية المحلية من حيث الجانب السياسي والثقافي	55
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية في ولاية بسكرة	57

الفهرس العام

تمهيد	58
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	59
المطلب الأول: الإستراتيجية الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	59
ثانيا: آليات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
ثالثا: الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة	64
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2003-2013)	65
أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2003-2013)	65
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية لولاية بسكرة	70
المطلب الأول: تقديم عام للولاية	70
أولا: الموقع الجغرافي	70
ثانيا: الهياكل القاعدية	70
ثالثا: الموارد البشرية	72
المطلب الثاني: واقع التنمية المحلية بولاية بسكرة(برامج ومخططات تنموية في الولاية(2004-2013)	73
أولا : المؤهلات الاقتصادية لولاية بسكرة	73
ثانيا: واقع التنمية المحلية بولاية بسكرة(برامج والإنجازات التنموية في الولاية(2010-2015)	75
المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة	89
أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة	89
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية بسكرة	93
خلاصة الفصل	97
الخاتمة العامة	102-99
قائمة المراجع	104-110
الملخص	112

مقدمة

مقدمة

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة و الواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم ، يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما، يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا .

فالتنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشرات اقتصادية ،وإنما هي تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات ،إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث، وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من أجل التقدم العلمي و التكنولوجي .

وقد أولت الجزائر على غرار باقي الدول أهمية كبيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بانتهاجها واعتمادها على هذا القطاع كخيار مناسب و حل مثالي في محاربة البطالة و الفقر واستغلال الموارد المحلية حيث أنه وإدراكا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية لما تتمتع به من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار و التوطن في جميع أقاليم الدولة ، ما يساهم على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة و هذا بدوره يؤدي إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية ،كما أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التنمية المحلية إلى أن تدعيم هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد و الطاقات المحلية .

وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر إلى الاهتمام بهذا المجال مستندة بذلك على قاعدة هامة مفادها أن

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يعد من أهم محركات التنمية المحلية وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري .

1. **إشكالية البحث:**

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا و طرحها في التساؤل الرئيسي الآتي :

- ✓ **كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟**

2. ***الأسئلة الفرعية*** :

يندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتنمية المحلية ؟
- ما هي أبعاد التنمية المحلية وهل تتكامل فيما بينها ؟
- ما هي معالم الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل ساعدت هذه الإستراتيجية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- هل ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية بسكرة ؟

3. الفرضيات :

للإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- للتنمية المحلية أبعاد عديدة كما أنها تتكامل فيما بينها .
- معالم الإستراتيجية الجزائرية متكاملة تعتمد على كل من الهيئات و الهياكل و مجموعة البرامج الهادفة إلى تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بالغ الأهمية خلق الثروة على المستوى المحلي و الوطني .

4. أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي :

- البحث و الإطلاع على أوجه التنمية المحلية والتنمية الوطنية بشكل عام .
- التعرف عن قرب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- وفي العموم نهدف من خلال الدراسة للموضوع إلى إبراز كيفية مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية و الارتقاء بالاقتصاد إلى مصاف اقتصاديات الدول المتطورة .

5. أسباب اختيار الموضوع :

وتنقسم إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية وفيها :
- هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية .
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلا مثاليا لتحقيق معدلات نمو ممتازة وتجاوز العقبات الاقتصادية والاجتماعية .
- الأسباب الذاتية :
- تم اختيار الموضوع لأنه ذو طابع اقتصادي و سياسي ملامس للواقع .
- الرغبة في دخول هذا المجال بخلق مشروع يساهم هو الآخر في تنمية الولاية و لما لا .

6. الدراسات السابقة :

من خلال ما تم الحصول عليه من أبحاث ودراسات حول الموضوع ، هناك بعض الأطروحات و الرسائل الجامعية التي تناولت هذا الموضوع و ما شابهه :

* مذكرة الماجستير لمشري عبد الناصر بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية بجامعة فرحات عباس – سطيف- و التي تطرق فيها الطالب لدراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة و تسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

* مذكرة الماجستير للطالب بن نعمان مُحَّد تحت عنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا (دراسة حالة ولاية بومرداس " الجزائر" 2009-2011)، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر و التي حاول فيها الطالب إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المحلية وفي الحد من التباين الجغرافي لهذه التنمية ، وإبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية بولاية بومرداس .

* مذكرة ماجستير للطالب حجاوي أحمد بعنوان إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة،مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة بلقايد أبي بكر – تلمسان–، تناولت المذكرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ، وأيضا تم التطرق إلى مشروع تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحديات التنمية المستدامة .

* إضافة الدراسة الحالية: للأهمية التي يكتسيها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و دوره في تحقيق التنمية المحلية و منها الوطنية، ارتأينا لاختيار موضوع مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية و اتخاذ ولاية بسكرة كنموذج للدراسة .

7. *أهمية الدراسة* :

تكمن أهمية الموضوع المدروس في :

- الجانب النظري :

تعالج الدراسة موضوعا غاية في الأهمية ألا وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مساهمتها في التنمية المحلية هذا النوع من المؤسسات يعتبر حلا مثاليا للنهوض بالاقتصاد من خلال دورها الاقتصادي وكذلك الاجتماعي و المتمثل أساسا في توفير مناصب الشغل وتحقيق معدلات نمو ممتازة .

- الجانب العملي :

تتحدد أهميتها في :

- إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية و الاقتصادية و ذلك أن:
  - قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية ويعتبر محركا رئيسيا للنمو الوطني .
  - كما تعتبر التنمية المحلية انطلاقة لتحقيق التنمية الوطنية في جميع المجالات .

8. *مناهج الدراسة :*

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية بالإضافة للمنهج التحليلي و استعمال البيانات و الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وتحليلها.

9. التصميم الهيكلي للدراسة :

وبغرض تسهيل الدراسة ارتأينا تقسيم العمل إلى ثلاث فصول ، حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري للدراسة بعنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم بدوره إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول كان حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المبحث الثاني فقد خصص لمصادر و أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمبحث الأخير تطرقنا فيه لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية .

وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي كان حول الاتجاهات الحديثة لمفهوم التنمية و التنمية المحلية ، فكان الفصل مقسم إلى ثلاث مباحث الأول تضمن عموميات حول التنمية ، و المبحث الثاني كان مخصص للإطار المفاهيمي للتنمية المحلية ، والثالث جاء تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية المحلية .

أما فيما يخص الفصل الثالث و الأخير فكان تحت عنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع التنمية المحلية في ولاية بسكرة ، و تناولنا من خلاله مبحثين فتضمن الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، و المبحث الثاني حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).

10. ***صعوبات الدراسة*** :

- نظرا لما يتطلبه هذا الموضوع من كم هائل من المعلومات و المفاهيم فقد حال ضيق الوقت بيننا و بين المزيد من المعلومات المتعلقة بالدراسة مهتمين فقط بالأكثر أهمية .

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الأخيرة .

11 . ***حدود الدراسة :***

- الحدود النظرية : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب و الأصعدة إلا أننا ارتأينا من خلال الدراسة تسليط الضوء على بعدها التنموي المحلي
- الحدود المكانية : تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة حقل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة
- الحدود الزمانية : لقد ركزنا في الدراسة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على الفترة (2003-2013)،أما الدراسة التطبيقية فقد اعتمدنا الفترة (2010-2015) ، وغالبا ما يتعذر علينا التقيد بهذه الفترة لسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم دول العالم، و تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية، فهي تؤدي دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم الدول، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية و الزراعية والخدمية و في مجالات متنوعة، و بالتالي فهي تسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة و التخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية و التقنية، و هي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، فهذا القطاع يعتبر الأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك .

ونظرا لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية بالغة فهو يعد من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني .

وكمدخل لهذه الدراسة سنحاول من خلال هذا الفصل المخصص للإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقسم إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المبحث الثاني : مصادر و أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- المبحث الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول و المنظمات مع تبيان أهم تصنيفاتها وخصائص وكذلك مجالاتها .

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قبل الشروع في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لابد وفي البداية التطرق إلى إبراز وتوضيح أهم المعايير المعتمدة في تعريف هذا النوع من المؤسسات .

أولا: المعايير المستخدمة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ليس هناك تعريف واحد للمؤسسة الصغيرة يمكن أن يسري في جميع مناطق العمل و في جميع الظروف، لذلك فقد اتبع في تعريف المؤسسة الصغيرة (المشروع الصغير) منهاجان أو معياران :

1. **المعيار الكمي :**

أ . معيار رأس المال : يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية و يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله 600 ألف دولار تقريبا .

وعلى مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفلبين ، الهند ، كوريا وباكستان فإن مدى رأس مال المشروع الصغير قد يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار . و كنموذج للدول المتقدمة فإنه يقدر بحوالي 700ألف دولار . [1]

ب . معيار حجم الموجودات الثابتة : أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة .

ج . معيار العمالة : من أكثر المعايير استخداما وذلك :

- بساطة الاستخدام و التطبيق .
- سهولة الحصول على المعلومة .
- الثبات النسبي .

[1] – نبيل جواد، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2007، ص 30.

غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى ، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل و في الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 إلى 100 عامل أو حتى أقل .

د . *معيار معامل رأس المال :* هذا الخير جاء للمزج بين معيار العمل و معيار رأس المال ، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج .

معيار معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل .

م ر م = رأس المال الثابت / عدد العمال .

عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية و يكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية من جملة المعايير الكمية المذكورة نخلص إلى انه من الصعب التصنيف وفق هذه المعايير وذلك لاختلافها من بلد إلى آخر وكذا خضوعها لبعض المتغيرات ، ومع هذا فإننا نجد أن معيار عدد العمال يبقى المعيار الأكثر شيوعا و الأكثر استعمالا [1]

2. **المعيار النوعي** : تتمثل أهمها في :

أ . *المعيار القانوني :* يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها ، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد . وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : مؤسسات الأفراد و المؤسسات العائلية و التضامنية و شركات التوصية البسيطة بالأسهم و المحاصة و الشركات و المهن الصغيرة و الحرفية و صناعات منتجات الألبان و الخضر و الفواكه و الحبوب و المنتجات الخشبية و الأثاث و المنسوجات بأنواعها و المحلات التجارية و المطابع والأسواق المركزية و المزارع و مكاتب السباحة و السفريات و الشحن ، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا أعمال العمارة و البناء . [2]

ب. *المعيار التنظيمي :*[3] تصنف المؤسسة صغيرة و متوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو

أكثر من الخواص التالية:

1. الجمع بين الملكية و الإدارة .
2. قلة مالكي رأس المال .
3. ضيق نطاق الإنتاج و تركزه في سلعة أو خدمة محددة .
4. صغر حجم الطاقة الإنتاجية .
5. المحلية إلى حد كبير .

[1] – عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، آلية تحقيق التنمية المحلية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص،14- 15.

[2] – السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية–حالة الجزائر–** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2007، ص،64.

[3] – نبيل جواد، مرجع سابق، ص، 34.

6. الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل .

ج . *معيار قيمة المبيعات :*

هنالك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه و لكن نوعي في مدلوله ، ذلك إن قيمة المبيعات و حجمها إنما يتحدد حسب السوق و كذا نوعية المنتج . وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة . أي أن لها علاقات مباشرة زبائنها . [1]

د. *معيار الاستقلالية* : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة ، أي أنها تملك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك . [2]

هـ.*المعيار التكنولوجي* : حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى .

ثانيا: تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :

كما سبق وأن ذكرنا فإن تعريف المؤسسة المتوسطة و الصغيرة أمر صعب إلا أن هذا لا ينفي وجود العديد من المحاولات، ومن بين التعريفات التي قدمت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نجد :

تعريف الإتحاد الأوربي:اعتمد الإتحاد الأوربي ابتداء من 01 جانفي 2005م معايير جديدة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي :[3]

الجدول رقم (1) : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإتحاد الأوربي

نوع المؤسسة	عدد العمال سنويا	رقم الأعمال السنوي أو مجموع الميزانية السنوية
متوسطة	أقل من 250	أقل من مليون أورو أو أقل من43 مليون أورو (40 مليون أورو سابقا) (27 مليون أورو سابقا)
صغيرة	أقل من 50	أقل من 10 مليون أورو أو أقل من 10 مليون أورو (7 مليون أورو سابقا) (5 مليون أورو سابقا)
مصغرة	أقل من 10	أقل من 2مليون أورو أو أقل من 2 مليون أورو (غير محدد سابقا) (غير محدد سابقا)

[1]– عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص، 15.

[2]– المرجع نفسه، ص، 16.

[3]– محمد بن نعمان، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص، 46.

المصدر : محمد بن نعمان، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص، 46.

التعريف البريطاني : تعرفها بريطانيا بأنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي تعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار .[1]

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: عرفت المؤسسة الصغيرة حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 على أنها ملكية وإدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبيرة ، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل .[2]

تعريف منظمة العمل الدولية [3]: فقد حدد مجموعة من المعايير لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي:

1. معيار العمال و الموظفين .
2. معيار رأس المال .
3. معيار المبيعات و الإيرادات .
4. معيار الإنتاج .
5. معيار التقنية المستخدمة .
6. معيار استهلاك الطاقة .

تعريف المشرع الفرنسي : تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الاحتياطات أقل من 5 مليون فرنك فرنسي .[4]

تعريف ألمانيا: تعرفها على أنها المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 500 عامل .[5]

تعريف دول جنوب شرق آسيا :[6] في دراسة حديثة قام بها كل من Hiemen وBruch ، قدما التصنيف المعترف به بصفة عامة ضمن اتحاد جنوب شرق آسيا :

- من01 إلى 10عمال، مؤسسات عائلية وحرفية .
- من 10إلى 49 عامل، مؤسسات صغيرة .

[1]– نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات ص و م في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-04/18، 2006، ص، 117.

[2]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الجزائر، دار وائل للنشر، 2006، ص، 398.

[3]– ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي ،**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، ، ص، 14.

[4]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص، 398.

[5]– Louis jacques filion ,**Management des pme de la création à la croissance**, ROUNOUVEAU pédagogique Inc, Canada, 2007, P, 4.

[6] – الأمين حلموس، **دراسة إستشرافية حول مدى استعداد المؤسسات ص و م لتطبيق إدارة المعرفة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011، ص، 94.

- من49 إلى 99عامل ، مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل ، مؤسسات كبيرة.

تعريف المشرع الجزائري : عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة و المتوسطة سنة 2000 وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،وتم اعتماد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية ،" بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 غلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليار دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ." [1]

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهي: [2]

- طبيعة توجه المؤسسات.
- طبيعة تنظيم العمل.
- طبيعة المنتجات.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها : و هنا يمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات:[3]

أ. المؤسسات العائلية:

وهي مؤسسات تكون إقامتها في المنزل و تنشأ بمشاركة أفراد العائلة، و في أغلب الأحيان يمثلون

اليد العاملة، و يكون إنتاجها عبارة عن منتجات تقليدية تسوق بكميات محدودة، و في بعض البلدان المتطورة تعتبر المؤسسات العائلية منتجة لإجراء من السلع لفائدة مصانع موجودة في نفس المنطقة و هو ما يعرف بالمقاولة من الباطن .

ب. المؤسسات التقليدية:

و هي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع البدوي و المجهود الفردي و المهارات المكتسبة،

و تستخدم معدات و أدوات بسيطة و عدد محدود من العمال و يمكن أن نميز بين قسمين:

- مؤسسات حرفية: تعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال، و تحتاج إلى تدريب

[1]- عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص، 18.

[2]- أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص، 13.

[3]- المرجع نفسه، ص، 13.

خاص و مهارات فنية، و تمارس داخل ورشات و غالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال، وهي تمتاز بقابلية التطور و التكيف مع الأوضاع المتغيرة.

- مؤسسات حرفية خدماتية: و هي تقدم خدمات معينة للأفراد مثل الصيانة و تمارس داخل ورشات

صغيرة.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات: [1]يتم التركيز على النشاطات التي تقوم بها المؤسسات بغض النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات و يمكن التمييز بين:

أ. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

و تضم كل من:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الأحذية و النسيج.
- الخشب و مشتقاته.

و من هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على مواد أولية متفرقة المصادر، أما فيما يخص صناعة الأحذية تقوم بها مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة عنصر اليد العاملة.

ب. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

و يضم هذا النوع كل المؤسسات المختصة في :

- تحويل المعادن.
- الصناعة الميكانيكية و الكهرومنزلية.
- الصناعة الكيماوية.
- صناعة مواد البناء.

و نميز هذه الصناعات بشدة الطلب المحلي خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ج. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تتطلب هذه الصناعة بالإضافة غلى المعدات و الأدوات التكنولوجية ، فهي صناعة ذات كثافة في رأس

المال، الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسات الكبيرة و لهذا يكون مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة.

[1]- أحمد حجاوي، مرجع سابق، ص، 13.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل:[1] ويمكن أن نميز بين:

أ. المؤسسات المصنعة.

ب. المؤسسات غير المصنعة.

حيث نجد أن المؤسسات الصناعية التي تجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة. فتقسيم العمل يختلف، و كذا تعقيد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير، من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها.

أما المؤسسات الغير المصنعة هي التي تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، إذ يعتبر الأول موجه للاستهلاك الذاتي، و الثاني الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين ويكون إنتاجه عبارة عن سلع و منتجات حسب احتياجات الزبائن، و هنا يمكن أن نميز بين الإنتاج الحرفي الذي محله هو المنزل و الإنتاج الحرفي الذي محله الورشات.

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات ص و م عن المؤسسات الكبيرة الأخرى بمجموعة من الخصائص، و التي تظهر في عدة جوانب ،اقتصادية، مالية، قانونية، اجتماعية...الخ، ومن أهم هذه الخصائص:

أولا : سهولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة

تستمد المؤسسات ص و م عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[2] .

كما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير ، و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها ، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة . [3]

---

[1]- أحمد حجاوي، مرجع سابق، ص، 14.

[2]- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م** ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي2003، ص،4.

[3]- ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2004-2005، ص،45.

ثانيا: مركز للتدريب الذاتي والمرونة على التكيف مع المتغيرات

إن الطابع الذي تتميز به المؤسسات ص و م يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها، وذلك من جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار و تحملهم للمستويات التقنية و المالية، وهذا ما يساعدهم في الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة ، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة أمامهم . [1]

كما تتميز أيضا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي:التحول غلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته. [2]

ثالثا: إتاحة فرص العمل

بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة ، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق و الأسرة العاملة الواحدة. وتتيح هذه المشاريع فرص كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة. وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة . [3]

رابعا: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق

سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات و الرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ولهذا لا يفاجئ صاحب المؤسسة بالتغيرات في الرغبات والاحتياجات و الظروف بصفة عامة . [4]

خامسا: التجديد والطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمحلية النشاط، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة و المودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة .

---

[1] – اسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص، 4.

[2] – محمد هيكل، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص، 21.

[3] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص، 14.

[4] – عبد الله غالم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 5-6/ 5/ 2013، ص،04.

كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.[1]

سادسا: ارتفاع الإنتاجية والإبداع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود عدد كبير منها يؤدي إلى اشتداد المنافسة بينها وهو ما يجبرها على الرفع من إنتاجيتها والإبداع لديها في نفس الوقت، فحسب دراسة أجريت من طرف المؤسسة الوطنية للعلوم(National Science Foundation)في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1995م فإن دولارا واحدا مستثمرا في البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مردوديته أعلى ب24 مرة من دولار واحد مستثمر في مؤسسة كبيرة. [2]

سابعا: غلبة الطابع المحلي

تشبع هذه المشاريع حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي: [3]

- تواجه هذه المشاريع في الغالب سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك .
- تمتلك هذه المشاريع القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة و النشطة لصاحب رأس المال وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين .
- تقدم هذه المشاريع سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.
- كما تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدراتها على معرفة ظروف العملاء وإمكانيتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم.

المطلب الرابع: مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم ، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

[1]– عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**،عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ، 2001، ص، 13.

[2] –Thihong Van Pham, **Finoncement bancaire des PME cas d'étude du vietnam** (en line), thése doctorat, Phd en science de l'administration, Québec : université lavale, faculté des science de l'administration, 2010, disponible sur " http:// www. collectionscanada gc ca/ thesescanada / index - f. html) (consulté le 15 fevrier 2017), p 9-10.

[3]– ليث عبد الله القهيوي،بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص، 22.

أولا : المجال الصناعي : يتسع القطاع الصناعي للعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة من : [1]

1. المؤسسات ذات المنتجات السريعة التلف: صناعة الثلج ، الألبان ، منتجات الألبان، الخبز، الحلويات والفطائر، تعبئة العصائر، صناعة حفظ العصائر واللحوم.
2. المنتجات التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك (خياطة الملابس، ورش الأثاث الخشبي والمعدني، صناعة الطوب والبلاط) .
3. المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد العمل اليدوي:الملبوسات المشغولة والمطرزة، صناعة الحرف والفخار، والواني الفخارية والزجاج).
4. المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة : صناعة الألبان، المطاط، تقطيع الأشجار.
5. صناعات أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية و البلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية لعب الأطفال، معدات النظافة ،مواد الصناعة ، ورش قطع غيار السيارات، الصناعات الخشبية ، مواد البناء .

ثانيا:الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية : ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة في هذا المجال في: [2]

1. المشروعات الزراعية: الفواكه، الخضر، المشاتل، البيوت المحمية الحبوب.
2. مشروعات المنتجات الحيوانية: تربية المواشي ،الأغنام والماعز و الدواجن ،إقامة المعامل (معامل الجبن، ومنتجات اللحوم والألبان ، الجلود والفراء) .
3. الثروة السمكية: صيد الأسماك، إقامة المزارع، تربية الأسماك، مخازن تبريد الأسماك،

ثالثا: مجال الخدمات

يؤدي المشروع الصغير دورا بارزا في قطاع الخدمات حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء من الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة [3]

[1]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص، 51.

[2]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص ص45-46.

[3]- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"**، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2007، ص، 37.

ومن أمثلة الأنشطة التي يقوم بها في هذا المجال : خدمات النقل، الاتصالات، الخدمات الشخصية مثل خدمات تنظيف الملابس، والخدمات الصناعية التي تقدم للشركات والمؤسسات.[1]

رابعا : مشروعات التجارة الصغيرة

يوجد في التجارة ثلاث أنواع من المشروعات و هي : مشروعات تجارة الجملة، مشروعات تجارة التجزئة ومشروعات الامتيازات للبيع بالتجزئة المتكاملة مثل (متاجر السلسة والمتاجر الكبرى ، ومحلات البيع بالبريد) ونشير هنا غلى أن تجارة الجملة لم تعد تشهد نموا يجاري عدد السكان أو النمو في باقي القطاعات وذلك نتيجة سيطرة مؤسسات الامتيازات و ممثلو المصانع و محلات البيع بالتجزئة المتكاملة ولهذا يبقى المجال مفتوح للمشروعات التجارية الصغيرة التي تعمل على صعيد البيع بالتجزئة ومثل هذه المشروعات هي المحرك الأساسي للنشاط التجاري في أي بلد.[2]

المبحث الثاني : مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اكتست المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع اختلالات الاقتصاد الوطني، وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية الوطنية، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية التمويل وأبعاده الإستراتيجية وبعدها إلى مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل

ويعد التمويل من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل عام، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس مال وبقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد والربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي.

حيث نتطرق على التوالي إلى مفهوم التمويل ثم أهمية التمويل وبعدها إلى الأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل .

[1]- محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال**،الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2002-2003، ص، 71.

[2]-كاسر نصر المنصور،شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة، من الألف إلى الياء**، عمان، دار الحامد للنشر، 2000، ص، 46.

أولا: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

- " هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة ".[1]
- " هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات".[2]

ونخلص إلى أن التمويل في المؤسسات ص و م هو" توفير الموارد المالية بمختلف الطرق وفي الوقت اللازم لتمويل النشاط الاقتصادي في المؤسسة ".

ثانيا: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنبع أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها الاقتصادية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وهي طرق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الأهمية من خلال: [3]

1. القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.
2. تحديث وتطوير الصناعة .
3. مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص العمل.
4. تفعيل مشاركة المرأة.
5. تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
6. توسيع القاعدة المكملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر .
7. زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات.
8. المساهمة في استقرار أسعار الصرف.
9. نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن.

[1]- إلياس غقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص، 37.

[2]- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**،عمان، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2010، ص، 21.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**،الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية ، 2009، ص ص، 165- 166.

ثالثا: الأبعاد الإستراتيجية لقرارات التمويل :

تهتم الإدارة المالية ففي مجال صياغة قراراتها التمويلية على العناصر التالية:[1]

1. تخطيط الموارد المالية، أي الاحتياجات المالية طويلة الأجل وفي ضوء الأهداف المستقبلية.
2. التمويل وهيكل رأس المال الأمثل حيث أن فرصة الحصول على تمويل ممتلك ومقترض وتكلفة كل منهما إنما تؤثر في مقدرة المشروعات على الاستثمار وتبني إستراتيجية محددة.
3. التخصيص الفعال للموارد غلى الأنشطة والفعاليات المتعددة ويرى الإستراتيجيون بأنه يمكن الاعتماد على العديد من المؤشرات المالية لقياس كفاءة وفعالية القرار التمويلي ومنها:
   - قدرة المنظمة أو المشروع على تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر، وذلك باستخراج المعدل الموزون بهذه التكلفة .
   - مقارنة المعدل لتكلفة التمويل مع المعدل الموزون لتكلفة التمويل لأقوى المنافسين ضمن إطار نفس النشاط أو السوق .
   - مقارنة كلفة التمويل (معدل العائد المطلوب) مع معدل العائد المتوقع أي معدل العائد على الاستثمار المتوقع (المستهدف).
4. مرونة هيكل التمويل وقدرة الإدارة على التغيير المستمر في نسبة مكوناته وحسب المتطلبات أو الحاجة إلى الموارد المالية ، حيث يعكس ذلك القوة التفاوضية للمنشأة مع المقرين والدائنين.
5. قدرة الإدارة على إقناع المساهمين على احتجاز الأموال لتمويل أنشطة استثمارية متاحة.
6. قدرة الإدارة على تغطية الفوائد على القروض، وتقاس من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة على مجموع الفوائد ومقارنة نتائج هذه النسبة مع المنافسين في السوق.
7. تحديد نسب المديونية إلى حقوق الملكية و مقارنتها بالمنافسين.
8. تحديد نسب حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات التي يمتلكها المشروع ومقارنته بالمنافسين.
9. احتساب مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات ومقارنتها بالمنافسين ضمن إطار نفس القطاع الذي يعمل فيه المشروع.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة مصادر تمويل متاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في :

أولا– المصادر الداخلية : وتتمثل في:[2]

1. الإدخارات الشخصية:

[1]– فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر، ، 2006،ص ص، 206-207.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص ص، 153-156.

غالبا ما يعتمد على هذا المصدر بشكل كبير عند إنشاء المؤسسة فالمستثمر الجديد غالبا ما يتخوف من المخاطرة بأموال الغير حتى لا يتحمل عبئا كبيرا في حالة الخسارة، كما أنه قد لا يرغب بمشاركة الغير في رأس مال المؤسسة بالتالي إدارتها وتسييرها، وحتى إذا اضطر إلى اللجوء إلى تمويل خارجي فإنه سيجد صعوبة في إيجاد مستثمرين يقبلون تحمل درجة خطر عالية معه في ظل غياب ضمانات كافية والتي تفتقر إليها كثيرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

2- **الشركاء والمساهمون في الشركة:** يمكن الحصول على التمويل بتحويل المؤسسة إلى شركة وإصدار الأسهم، إضافة إلى أن المشاركين يوفرون ضمان أمام الجهات المقرضة، وقلما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا الخيار كون إصدار الأسهم يتطلب نجاح المؤسسة ووضعية جيدة لها في السوق حتى يكون هناك طلب على أسهمها.

3- **الأرباح المحتجزة:**

يمكن توفير تمويل لتوسيع نشاط المؤسسة من خلال تخصيص جزء من الأرباح لذلك أو من خلال ما يخصص كاحتياطات واهتلاكات، وهذا المصدر بالنسبة للمؤسسة التي أنشأت منذ فترة وأصبحت تحقق نتائج إيجابية.

4-**الائتمان التجاري:**

وهي التسهيلات التي تحصل عليها المؤسسة عند شراء مستلزمات ومعدات الإنتاج وذلك لمدة معينة حيث توفر لها مبالغ مالية، وللائتمان التجاري مخاطر كثيرة على المؤسسة الصغيرة وأهمها :

- تشجيع أصحاب المؤسسة على الإسراف والحصول على مستلزمات غير ضرورية، فيصبح الائتمان التجاري مصدر تكلفة وليس مصدر تمويل لما يترتب عن ذلك من التزامات سداد تفوق إمكانية في المستقبل، إذ أن المؤسسة الصغيرة أموالها محدودة ومعدلات نموها بطيئة.
- التركيز على الائتمان التجاري قد يؤثر على جودة الإنتاج، غذ يصبح تقديم تسهيلات السداد معيارا أكثر أولوية من جودة المواد المشتراة في اختيار الموردين.

ثانيا: المصادر الخارجية:

1. **الاقتراض من الأهل والأقارب:**

وهو اللجوء إلى الأقارب لتوفير التمويل وغالبا ما يكون بدون مقابل مادي نتيجة ما تفرضه العلاقة بينهم وهو ما يؤثر على استقلالية المؤسسة في اتخاذ القرار إضافة إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية كالتوظيف بناء على ذلك. [1]

[1]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص، 154.

2. **الاقتراض من السوق غير الرسمي:**

تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية باقي الموارد المتاحة إذ تقدم فيه قروضا صغيرة ولفترات قصيرة

أو قصيرة جدا، و الفائدة تحسب باليوم أو الشهر بنفس المعادلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وعادة ما تأخذ ضمانات مالية لتأمين عمليات الاقتراض حليا ذهبية، أو رهونات عقارية، وتبرر هذه الشروط ومعدلات الفائدة الكبيرة بالواقعية في ظل ندرة البدائل أمام من يلجأ لهذا النوع من التمويل .[1]

3. **البنوك التجارية :**

تقدم البنوك التجارية قروضا مقابل معدل فائدة على هذه القروض،ضمانات من المقترض حتى تضمن

سداد القرض وفوائده، كما أنها تقدم أشكال أخرى من التمويل كقرض الإيجار،القرض السندي...الخ[2]

4. **التمويل الإسلامي:**

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل:

- تحريم الربا (الفوائد).
- تحريم تمويل مشاريع لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالخمور، التبغ، التسليح...
- تقاسم الربح والخسارة.

وبذلك فإن البنوك الإسلامية لها أدوات تمويل تتوافق مع هذه المبادئ تختلف عن تلك التي تقدمها البنوك التقليدية ومن بين صيغ التمويل الإسلامي :

- **المضاربة:** يختلف معنى الكلمة هنا عن معناها في الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي عملية استثمارية

تقوم على اتفاق بين طرفين أولهما صاحب المال والثاني المضارب (الذي يستخدم المال) يعرض صاحب المال شروطه على المضارب فإن قبل بها يتم الاتفاق على نسب الأرباح لكل طرف، وفي حال الخسارة الغير ناتجة عن تقصير أو إهمال المضارب فإن صاحب المال يخسر ماله والمضارب يخسر العمل الذي قدمه ولا يأخذ شيئا مقابل هذا العمل.

- **المشاركة:** الشركة لها عدة أشكال منها شركة المفاوضة وشركة العنان وهما تقومان على مشاركة أكثر

منفرد بماله، فتتجمع أموال الشركاء في وعاء واحد يستخدم لتحقيق أهداف استثمارية يتفق عليها الشركاء جميعا، وهي تقوم أساسا على تقاسم الربح و الخسارة إضافة إلى شركة الأعمال أو المصانع وشركة الوجوه، كل شكل منها ذو شروط مفصلة فقهيا:

[1] – عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1996، ص ص، 40-41.

[2] –المرجع نفسه، ص، 40.

إضافة إلى عقود البيع المختلفة منها:

- **المرابحة:** وهو بيع سلعة من طرف لآخر مع إضافة هامش ربح والتسديد يكون فورا أو على فترة زمنية حسب الاتفاق.
- **السلم:** تسليم الثمن حاضرا مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة.
- **البيع الآجل** : عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه.
- **عقد الإجارة:** وهو شبيه بالقرض الإيجاري الذي سبق ذكره.

إن مبدأ تقاسم الخطر بالتالي الربح والخسارة يجعل صيغ التمويل الإسلامي أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين وتعد مختلف هذه الصيغ ملائمة جدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فبالنسبة للمضاربة لا يتم التركيز فيها على القدرة على الوفاء بل كل التركيز يكون على الربحية كمعيار، بالتالي فهي أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة المبدعة لأنه إذا كانت القدرة المالية للمؤسسة مرتبطة أساسا بالحجم فإن الربحية ليست كذلك، كما أن التمويل عن طريق عقود البيع المذكورة مناسب جدا لتغطية الاحتياجات قصيرة الأجل أو احتياجات رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعقد السلم يمكن المنتج الصغير من الحصول على سيولة نقدية مقابل التعهد بتسليم كمية من إنتاجه بعد فترة من الزمن، كما أن المرابحة تمكنها من شراء معدات و الدفع بالتقسيط وهو ما يشبه ما تقدمه البنوك التقليدية ولكن بدون فائدة.[1]

وقد أجريت دراسات عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الاقتصاديات الإسلامية والتي أثبتت أن التمويل المخصص لهذه المؤسسات غير كافي، بالتالي فإن هذا التباين بين النظرية وما يوجد في الميدان يمكن تفسيره جزئيا بأن البنوك الإسلامية تسلك نفس سلوك البنوك التقليدية، التي ترى أنه عمليا يستحيل الفصل بين القدرة المالية للمؤسسة وجدوى المشروع ككل أي ربحيته. كما أنه بالرغم من تعدد هذه الصيغ التمويلية فإن الدراسات أثبتت هيمنة المرابحة في تعاملات هذه البنوك بنسبة 59% من مجموع المعاملات المالية التي تقدمها، وذلك نتيجة الربحية العالية التي تقدمها المرابحة في وقت قصير إضافة إلى إمكانية التحكم في الخطر مقارنة بالصيغ الأخرى.

5. رأس المال المخاطر:

يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من شركات رأس المال المخاطر التي تغطي الحاجات التمويلية للمؤسسة دون طلب ضمانات وهي تهتم بنوعين من المؤسسات:[2]

- المؤسسات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة .

- المؤسسات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية وتسويقية وإنتاجية وغيرها من المشاكل الأخرى.

إذ تتحمل هذه الشركات درجة خطر كبيرة كونها تتوقع تحقيق أرباح عالية جدا.

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص، 42.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص، 160.

كما يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من ما يسمى ب " Business Angel" وهو شخص مستثمر ذو خبرة كبيرة يستثمر ماله، وقته ومهاراته التي اكتسبها من خبرته، وتتم العملية في ثلاثة مراحل حيث يقوم المستثمر بالبحث عن المؤسسات المتاحة أمامه واختيار إحداها ثم يقيم المؤسسة وفريق الإدارة وأخيرا يتم التفاوض بين الطريفين ، وقد اعتمدت على هذا الشكل من التمويل عدة مؤسسات كبيرة في مراحل نموها الأولى مثل Apple ; Ford.

6. الهيئات الحكومية المتخصصة :

حيث تمنح هذه الهيئات قروضا بدون فوائد رمزية وبدون ضمانات، إذ أنها لا تهدف للربح كونها

أنشئت في إطار سياسة الدولة لدعم الاستثمار والتنمية ومن أمثلتها ما يلي: [1]

- إدارة المشروعات الأمريكية.
- بنك الإنماء والتعمير مؤسسة الإقراض الزراعي و مؤسسة نهر الأردن في الأردن.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز الحرفيين في مصر.
- وكالة دعم وتشغيل الشباب، ووكالة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر

7. التمويل التأجيري أو قرض الإيجار(Crédit-bail) (Ieasing) :

يتيح التمويل التأجيري للمؤسسة الحصول على تجهيزات إنتاج واستعمالها بدون ملكيتها، حيث

تقوم الجهة المتخصصة سواء كانت بنك أو مؤسسة تمويل تأجيري، تقوم بشراء التجهيزات التي ترغب المؤسسة في الحصول عليها وتؤجرها لها، بالتالي تحصل المؤسسة على تجهيزات إنتاج مقابل التزام مالي بدون تحمل تكلفة الصيانة، هذه الصيغة تناسب كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها غالبا ما تعاني من مشاكل التمويل الناتجة عن قلة رأس مالها.

المطلب الثالث: أصناف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقسم التمويل إلى عدة أصناف وذلك حسب العديد من المعايير و أهمها:

أولا: حسب المدة: يصنف التمويل حسب المدة إلى تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل كما يلي:

1) **التمويل القصير الأجل:** يتمثل في الموال التي لا تزيد مدة استعمالها عن 12 شهرا، كالمبالغ

التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.[2]

2) **التمويل المتوسط الأجل:** وهي القروض أو الأموال التي تتراوح مدة استعمالها من 2 إلى 7

[1]- Assiciation européenne des agences de développment , 2007, disponible sur (www, eurada, org) (consulté le 28 mars 2017), p, 50.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص، 97.

سنوات.

3) **التمويل الطويل الأجل**: وهي القروض أو الأموال التي تزيد مدتها على 7 سنوات وهدفها هو تمويل الاستثمارات الثقيلة.

ثانيا: حسب المصدر: يقسم إلى تمويل داخلي وخارجي كما يلي:

1) **التمويل الداخلي**: ويقصد به الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة، ويعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة لكن من الصعب على المؤسسة أن تعتمد عليه بصفة كاملة لتمويل استثماراتها، فغالبا ما يتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد.[1]

2) **التمويل الخارجي**: ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها كالاقتراض من البنك أو الائتمان التجاري، السندات.....الخ.[2]

ثالثا: حسب الغرض الذي يستخدم لأجله: يصنف إلى:[3]

1) **تمويل الاستغلال**: يتمثل في قدر من الموارد المالية الذي يتم استعماله في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وينصرف تمويل الاستغلال لتلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

2) **تمويل الاستثمار**: يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كانتقاء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب عليها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقاتها و أهم تحدياتها المستقبلية.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل وجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية ويتوفر شبكة واسعة و كفؤة من الموردين والقادرة

[1] – مبارك لسلوس، **التسيير المالي**،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص ص،175-176.

[2] – طارق الحاج، مرجع سابق، ص، 26.

[3] – رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص، 99.

على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . بحيث سنتطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبعدها إلى عوامل نجاحها والمعوقات والمشاكل التي تعترضها وفي الأخير أهم تحدياتها المستقبلية.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن ظهور الكثير من المشاكل التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التغلب عليها والتعامل معها أو إيجاد الحلول المناسبة لها أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إضافة إلى إدراك الحكومات والأفراد في الوقت الحالي بأهمية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن توضيح هذا من خلال النقاط التالية:

أولا: توفير مناصب الشغل و الحد من مستوى الفقر: خلق فرص العمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب

والتخفيف من مستوى الفقر الذي تعاني منه معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبئ على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة و آثارها السيئة، وان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستوعب 70% من قوة العمال الأمريكية، وفي دراسات عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن المؤسسات ص و م توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الاتحاد، وفي دول منطقة شرق آسيا والباسيفيك، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من إجمالي المؤسسات، وتستقطب ما بين 35% و 85% من إجمالي قوة العمل، وفي ماليزيا، شكلت المؤسسات ص و م حوالي 85 % من إجمالي قوة عدد المؤسسات الإنتاجية. [1]

كما تساعد على خلق الوظائف في القطاعات الريفية والحد من الازدواجية الاقتصادية لإيجاد التوازن بين القطاع الريفي، الزراعي، الحضري والصناعي مع إعادة توزيع المنافع بشكل أكبر.[2]

ثانيا: المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأساس و البداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، و ذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا وحتى بعد نمو و تطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات ص و م ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي ومتجانس ومتكامل وفعال، حيث

[1] – أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، عبد العزيز جميل مخيمر، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، الطبعة الأولى ، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص، 32.

[2] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات: الخصخصة– العولمة– الاقتصاد المعرفي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007، ص، 147.

يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض و تتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها،كل في مجال تخصصه وفي المستوي الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي.[1]

حيث أن المؤسسات الصناعية الكبيرة و المؤسسات ذات الإنتاج الهائل و النشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات ص و م والاستفادة من خدماتها و منتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لابد وأن تأخذ الخراطيم من جهة و البطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطة التي تقدمها المؤسسات ص و م.

ثالثا: المساهمة في تعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، فهي تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، لتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما بعد عنصرا لجذب صغار المدخرين الذين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يملون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. [2]

رابعا: المساهمة في الناتج الداخلي: يتضح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج و بالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق. أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، و تؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[3]

خامسا: المساهمة في تنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات: تبين حركة الصادرات و الواردات الإمكانيات التجارية و الإنتاجية المتاحة لمؤسسات الدولة إذ تعد الصادرات مؤشر لقياس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بينما تبين الواردات درجة اعتماد

---

[1] – بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل، جامعة الوادي، يومي: 05-06/ 05/ 2013 ، ص، 8.

[2] – بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص، 10.

[3] – المرجع نفسه، ص، 9.

الاقتصاد الوطني على الخارج [1] ،و الفرق بينهما يمثل قيمة ميزان المدفوعات وتسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير في معظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40-46 % في الدانمرك وسويسرا و 30 % في فرنسا و النرويج و هولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الألمانية عام 2000 و تصل إلى 40% في كوريا و بلدان آسيا و إلى 50% في الصين و ترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصائيات لجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من العوامل اللازمة من أجل تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نجاحها، يمكن إيجاز البعض منها كما يلي:

أولا– الدعم المالي والحكومي: [2]

نظرا للمشاكل التمويلية المختلفة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدم الاستجابة لمقتضيات شروط الضمان التي تتطلبها البنوك والمؤسسات المالية، فإنه من الواجب إعداد وتنفيذ برامج للقروض أيا كان مصدرها، مع مراعاة ما يلي:

- فترات تسديد القروض تكون على أساس فترات معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في السوق المالية.
- عدم اللجوء غلى فرض رسوم جزائية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.
- استفادة المؤسسات ص و م من تمويل المؤسسات الحكومية و غير الحكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية.
- إيجاد طرق تمويلية جديدة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما في ما يتعلق بالدعم الحكومي هناك عدة صور ومظاهر لدعم الحكومات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في:[3]

- إزالة القيود والمعوقات الإدارية: وذلك من خلال توفير البنية التحتية من طرق ومواصلات وتدريب،

تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض رسوم الإنتاج والضرائب المباشرة وغيرها.

---

[1]– لخضر مداح، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، الملتقى الوطني الأول: حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس يومي 18-19 ماي 2011.

[2]– عبد الرحمان بن عنتر، **الدعائم الأساسية للارتقاء بالمؤسسات ص و م ومقومات نجاحها** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس، 2010، ص ص38- 39.

[3]– عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات ص و م و أساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات ص و م و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 28/25ماي 2003، ص ص،7- 8 .

- تقديم الاستشارات الاقتصادية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وتشمل على تعريف المنتجين

بالاعتبارات الخاصة باقتصاديات المشروع، مثل اختيار نوع الصناعة و الموقع ورأس المال اللازم و الأسواق، وهذا بعد قيام المشروع بكل ما تعلق بالمواد الأولية واليد العاملة والائتمان وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتحسين القدرة التنافسية ،... الخ .

- تقديم المساعدات المالية: فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه العديد من الصعوبات فيما يخص

اهتمام البنوك التجارية بإقراضها وذلك بشروط مسيرة، بحيث يتعين على الحكومة ضمان أي خسارة يمكن أن تتعرض لها البنوك حتى تخفف من شروطها وتتعامل مع أكبر عدد منها، كما تعمل على تشجيع إقامة مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذه المؤسسات بشروط ميسرة وتراعي ظروف نشاطها وإمكانياتها المتاحة، بالإضافة إلى تخصيص حصة عادلة من الدعم الدولي في إطار التعاون المتعدد الأطراف الذي تبرمه الحكومة مع المصارف الدولية للوفاء باحتياجات هذه المؤسسات من هذا الدعم .

- تحديد الحكومة بوضوح لسياستها وخططها الائتمانية اتجاه المؤسسات ص و م من أجل إطار التنمية

الصناعية الشاملة، مع بيان أهدافها وتوجيهاتها إزاء دور هذه المؤسسات اقتصاديا و اجتماعيا .

- إنشاء هيئات لضمان مخاطر الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل

التغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك مقابل الحصول على الائتمان ، كصندوق ضمان قروض المؤسسات ص و م.

ثانيا–الإدارة الرشيدة وإتقان الإنتاج وحسن تسويقه:

تعد الإدارة الرشيدة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، بحيث يجب أن تتعامل هذه الإدارة جنبا إلى جنب مع القوة العاملة و الكفاءات الماهرة المتميزة في المؤسسة، كما أن التحسن للمهارات والتقنيات الإدارية هما أيضا مطلب ملح لرفع كفاءة مجمل أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يكفل لهذا القطاع الاحتفاظ بموقعه المتميز ضمن باقي المؤسسات الصناعية. [1]

كما يعد الإنتاج والتسويق أحد الانشغالات الأساسية ص و م ، ومن أجل الارتقاء بهما يجب الاهتمام بما يلي:

- الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين الفن الإنتاجي.
- تطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية و الرقابة علة جودة الإنتاج وتطبيق معاييرها.
- إدخال محاسبة التكاليف كأداة للرقابة وخفض التكاليف للمنتجات من أجل البيع بسعر تنافسي.

[1]– عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص ص، 40- 41.

- العمل على توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات و التعريف بها والإعلان عنها بالطرق الحديثة كالاشتراك في المعارض الوطنية و الدولية.
- إظهار المنتجات بطريقة واضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء الكبار، وذلك للوصول إلى الأسواق الخارجية.

ثالثا– دعم التكوين والتدريب والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تشجيع تدريب المدربين على تقنيات الإدارة الحديثة و التدريب المنظم للعمال في مختلف الجوانب، بما يمكنها من أن ترتقي من أدائها و إنتاجها، ويكون هذا التدريب و التكوين طيلة استمرار المؤسسة، ويتم هذا الدعم من خلال توفير دورات للتكوين أو التدريب، أو بتشجيع عقد الملتقيات و الندوات المتخصصة، و كذا تشجيع و دعم اقتناء الكتب و المجلات العلمية ...الخ.

كما ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علة ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية تعتمد عليها، و الحصول على التكنولوجيا واستخدامها و ذلك من خلال هذه المؤسسات إلى التكنولوجيات الحديثة ودعم أسعارها، حيث أصبح من الصعب في الوقت الحالي الاستغناء عن المنتجات و الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال وذلك لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس و القابلية لتوليد الربحية لهذه المؤسسات، بحيث تشمل هذه أحد المصادر الهامة لاستحداث التكنولوجيا الجديدة و تكييفها لتتلاءم مع احتياجاتها، مما يتطلب منها إجراء مناسبة ونشر المعلومات عن التكنولوجيا وتدريب المديرين و العمال على تطبيقها، لذلك ينبغي إسناد الدور الأكبر للجامعات و مراكز البحث في استحداث و نشر هذه التكنولوجيات واستخدام وسائل الإعلام و النوعية لنشرها.[1]

رابعا– البحوث التقنية و الاقتصادية:

يكون ذلك من خلال مجموعتين:

- المجموعة الأولى: تتضمن التجارب التقنية سواء من خلال التطور على المدى المستقبلي لهذه المؤسسات

أو من خلال الحلول المناسبة للمشكلات الحالية المعاصرة، ولعل من المجالات الأكثر استحقاقا للتنمية تكون في مجال دراسة الإنتاج، التصنيع، التجارب، واختبارات المواد الأولية و المنتجات، الاستخدام الحديث للمواد الجديدة المتاحة في موقع الإنتاج، مسائل الطاقة....الخ.

- المجموعة الثانية: تتضمن البحوث الاقتصادية ذات الصلة بهذه المؤسسات بما فيها البحوث المتعلقة بمشكلات الإدارة الغير تقنية، والتي توجه نحو المشاكل التي تعترض قيام ونمو المؤسسات في منطقة بعينها أو في مناطق متعددة، وهذه البحوث قد يكزن لها جدوى لدى

[1]- المرجع نفسه، ص، 41.

السلطات العامة و التي تستعين بها لتحديد أنواع الصناعات الجديرة بالدعم، وتحديد أماكن توطنها المناسب، و التوصل إلى تعريف توصيفي لها ولأشكال المساعدات التي يتعين أن تقدم لها.[1]

المطلب الثالث: المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل و الصعوبات التي تحد من قدرتها على

العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أولا– المشكلات و الصعوبات التمويلية: تأتي مشكلة التمويل من أهم المعوقات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء عند تأسيسها أو أثناء نموها، وتتمثل مصادرها التمويلية في رؤوس الأموال الخاصة، الديون والقروض البنكية، ويبقى السبيل إلى التمويل من بين العوامل المعرقلة لمسار إنعاشها وتنميتها، ونذكر منها: [2]

- صعوبة الحصول على القروض البنكية بسبب إحجامها على التعامل مع هذه المؤسسات، لنقص الضمانات.
- مركزية القرار لمنح القروض.
- عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان الموجه لهذا القطاع وغيره من القطاعات حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية النشاط.
- صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات بالنسبة للبنوك التجارية، مما يؤدي بها إلى العزوف عن تمويلها.

ثانيا– المشاكل و الصعوبات التسويقية: تعتبر المشاكل التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصناعية ص و م، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، و تتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في هذا المجال بما يلي: [3]

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي غلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم

قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي و الخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة

أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها

[1]– عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص ص، 42- 43.

[2]– موسي سهام، **مساهمة في بناء قياس أثر محاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة عينية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة ، ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013،ص ص،19-20.

[3]– نبيل جواد، مرجع سابق، ص، 105.

من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

- اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم

الصناعي، أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المنشآت وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة.

وتتمثل هذه المشاكل التسويقية أيضا بما يلي:

- مشاكل تتعلق بكيفية تعريف المنتجات المشروعات وفتح الأسواق أمامها مع تدني المهارات

التسويقية والترويجية لأصحابها.

- عدم الحرص على جودة المنتجات.
- غياب الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق.
- عدم استغلال القدرات التصديرية: قلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من استغلال قدراتها التصديرية بحيث ينصب الدعم إلى المؤسسات الكبيرة من خلال الحوافز و الخدمات فيما تترك هذه المشروعات لتحل مشكلاتها بمبادراتها الذاتية.

ثالثا– المشاكل و الصعوبات الفنية:

أ. الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية.

ب. استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

ت. عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما

يتماشى مع المواصفات العالمية.

د. عدم خضوع المواد الخام المستخدمة و مستلزمات الإنتاج، للمعايير الفنية و الهندسية، بل يتم الاعتماد

في أغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات المحدودة، وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

وتتمثل المشاكل الفنية فيما يلي:

أ. **صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير و التحديث التكنولوجي**: تواجه

هذه المشروعات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم و المشورة الفنية في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.[1]

ب. **صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية**: سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء

و المكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، و تجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة. و ربما تكون أحد الأسباب الرئيسية عدم انتظام هذه المشروعات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجاتها من المدخلات المستوردة بشروط ميسرة.

ت. المعدات الإنتاجية: تواجه المشاريع ص و م صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة

بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها .

ث. عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات: وهو ما يتمثل بالعمالة و التشغيل بحيث تعاني

هذه المشروعات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المشروعات ليس لها لديها القدرة و الإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

المطلب الرابع: التحديات المستقبلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في:

أولا: العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم دور هذه المؤسسات: تعتمد كل منشأة –سواء كانت صغيرة أو كبيرة – على وظائف أساسية منها: [2]

1. الإنتاج و التسويق و التمويل و البيع. ولكي تقوم المنشأة بوظيفتي الإنتاج و التسويق فإن الأمر

يتطلب توفير الأموال التي تكفي التمويل رأس المال الثابت و رأس المال العامل أيضا. و في الصغيرة والمتوسطة يكون المصدر الأساسي للحصول على رأس المال اللازم للمنشأة، هو صاحب المنشأة نفسه. فإذا كان المال المطلوب أكبر من إمكانياته لجأ إلى الغير لكي يدبر القدر اللازم لتنفيذ مشروعه وإقامة منشأته. و اللجوء إلى يأخذ شكل المشاركة أو الإقراض، و بذلك تتركز مصادر تمويل المنشأة من مصدرين أساسيين هما رأس المال المملوك لصاحبها أو لأصحابها و رأس المال المقترض المتمثل في القروض المقدمة لها من البنوك بعد أن

[1]- المرجع نفسه، ص، 107.

[2]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص ص، 112- 113.

تقف على قدميها و تحقق نجاحا في أعمالها و ذلك لتمويل التوسع في أعمالها و ما يتطلبه من إنفاق طويل الأجل. و لذلك فإن التمويل عن طريق الاقتراض أصبح لازما للمنشآت الصغيرة و المتوسطة سواء عند إنشائها أو لمساندتها بعد ذلك و تمكينها من النمو و التقدم. و الخطوات الضرورية لتأمين الدعم التمويلي هي:

- تدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض الطويلة الأمد لهذه المؤسسات وبشروط ميسرة في السداد .
- تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تحقيق مستوى الضمانات المطلوبة.
- العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تقدمها صناديق و بنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها وتصدير منتجاتها للخارج والاستفادة أيضا من التسهيلات و المساعدات الفنية ومن المؤسسات المانحة و المساعدة نذكر بعضا منها:

أ. بنوك التنمية في مجلس التعاون الخليجي.

ب. مؤسسات ضمان و تمويل الصادرات العربية.

ج. منظمة التمويل الدولية.

ح. هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي...

- الإسراع بتأسيس صناديق مستقلة بهدف تقديم التمويل و التسهيلات الائتمانية و الضمانات اللازمة لهذه المؤسسات للوصول بمنتجاتها للأسواق الدولية.

ثانيا: إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ومهمتها:

- دراسة كافة الأمور المرتبطة بهذا القطاع الحيوي وبحث المشاكل و الصعوبات التي تواجهه و العمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة، باعتبار أن تنمية هذا النوع من المؤسسات تمثل إحدى القضايا الهامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- توفير قاعدة من البيانات و الإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات لتطوير أعمالها في مجالات التسويق و القوى العاملة و الإنتاج و الإدارة و غيرها.

- الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم المشورة و النصح حول كافة الأمور التي تهم هذه المؤسسات في المجال التسويقي و الفني والإداري و التمويلي و غيرها...

ثالثا:الاهتمام بتسويق المنتجات و تطوير الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات ورفع كفاءتها التسويقية والإنتاجية عن طريق الأمور التالية:

- تأسيس جهة مركزية تتولى تقديم البرامج التدريبية لهذه المؤسسات بتكاليف رمزية لتطوير جودة الصيانة الدورية للمعدات والآلات المستخدمة فيها.

- الاهتمام بتأسيس مراكز لبحوث التقنية والإنتاج، بهدف تطوير التقنيات الوافدة و المستحدثة في هذه المؤسسات و تطبيقها مع احتياجاتها، مع العمل على زيادة دور مراكز البحوث و الجامعات لرفع كفاءتها الإنتاجية للمؤسسات على أن تعكس الدراسات الجامعية مدى الاهتمام بتلبية احتياجات المؤسسات من القوى العاملة و الخبرات اللازمة لها.

- تأسيس شركات تسويقية وطنية تتخصص في محاولات إعداد البحوث و دراسات السوق و النقل وتوفر المعلومات التسويقية و الفرص التجارية و الترويج وتسويق المبيعات مع الاستعانة بخدمات و خبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال.

- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين صورة الإنتاج وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية (Norme ISO) .

- تدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل و الخارج لتصريف منتجاتها والاستفادة من برامج الدعم و التعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة في هذا المجال .

رابعا: زيادة التسهيلات و الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات :

- زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية، بما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي و الإقليمي.

- قيام أجهزة الإعلام المختلفة بالترويج و التعريف بمنتجات و خدمات هذه المؤسسات و حث المواطنين على شرائها، وسرعة الوقوف على مشاكل هذه المؤسسات و العمل على اتخاذ الحلول الملائمة.

- تخفيض تكلفة الإعلان و الترويج لمنتجات و خدمات هذه المؤسسات و الأخذ بمبدأ الشراء المحلي من منتجاتها و خدماتها و تسهيل مشاركتها في المعارض السنوية و الموسمية .

- إعداد قوائم إرشادية بخطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحالات المختلفة وإجراء مسح دوري لهذه المؤسسات لجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج (القوى العاملة، رأس المال) بهدف مساعدة الجهات المسؤولة لاتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المؤسسات .

خامسا: الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية:

و هي تقنية جديدة لدعم و تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التأسيس و الانطلاق والتشغيل . و تدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال، و التي يمكن تعريفها " بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات و الحركة الضرورية لنجاح مهامها. و تقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر و الذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، و الخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات صغيرة أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة منه.[1]

[1]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص، 115.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب النظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين لنا أن هناك اختلاف في تعريفاتها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر بالاعتماد على عدة معايير في تحديد هذا التعريف، إلا أنه يعتمد غالبا على معياري عدد العمال و رقم الأعمال، كما أن هذا القطاع من المؤسسات يتميز بجملة من الخصائص تمنحها القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، ومن خلال عرضنا لمختلف جوانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتضح لنا أن لها مصادر تمويل متاحة أمامها تساعدها على مزاولة أنشطتها حيث يجب عليها إتباع استراتيجيات لاتخاذ قرارات تمويلية صائبة .

وعلى الرغم من أهميتها فهي تتعرض لمجموعة من المعوقات التي تعرقل أدائها و تطورها كالمشاكل والصعوبات التمويلية و التسويقية و الفنية ، ولأجل تخطي مختلف هذه المعوقات تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجموعة تحديات مستقبلية والتي تكون كفيلة بأن تحدث التغير لما تتوفر عليها من إمكانيات وفرص جديدة في مجال دفع عجلة التنمية و تشجيع هذا القطاع .

الفصل الثاني

الإتجاهات الحديثة لمفهوم للتنمية المحلية

تمهيد

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا مهّما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي و الدراسات الاجتماعية و السياسات الحكومية و برامج المنظمات الدولية و الإقليمية و الحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية و منهجا ومدخلا و حركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركود إلى وضع التقدم و القوة و السير في طريق النمو و الارتقاء إلى ما هو أفضل، وسد و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية و بمساندة من الهيئات الحكومية، و تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، و توفير المناخ و الأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى الدولة ككل.

و نظرا للأهمية التي تكتسيها التنمية المحلية و نجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية المحلية و الوطنية، فالاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي والاجتماعي محليّا. و الذي يعتمد على أسس و قواعد و مناهج العلوم الاقتصادية و الاجتماعية بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير و طريقة العمل، انطلاقا من المحلية إلى الوطنية و منها إلى العالمية، ومن هنا باتت التنمية المحلية تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة و المتوازنة، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، و في مقدمتها تنفيذ مشاريع البني الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشاريع المدرة للدخل و المحافظة على البيئة اعتمادا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال هذا الفصل تم التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية

تعتبر التنمية مطلبا لكافة الشعوب الطامحة إلى مستقبل أفضل، حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق مستويات متقدمة منها، و ذلك من خلال برامج و سياسات مختلفة ومتكاملة، تقوم بتنفيذها جهات مختصة تتوزع بين مختلف القطاعات و على كل المستويات، حيث تتناسق في بلورتها و إخراجها إلى الواقع جهود الأفراد والمصالح المختصة كل حسب اختصاصه للنهوض بالجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتداخل مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم " التقدم و التطور و"التحديث " وربما "التصنيع" ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت الدرجة العليا في التنمية و هي الدول المتقدمة و المتطورة صناعيا.[1]

يمكن إعطاء بعض المفاهيم لمصطلح "التنمية " بشكل عام فتعرف بأنها :" عملية معقدة و شاملة تضم جوانب اقتصادية، و اجتماعية و سياسية و ثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية و البيولوجية ".[2]

عرفت كذلك على أنها " التحولات الجادة و المستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية و الفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع ".[3]

كما تعرف بأنها" عملية تغيير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، و بمعنى أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب". أي أن التنمية يقصد بها أيضا الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية و غير اقتصادية.[4]

يمكن تعريف التنمية كذلك على أنها" العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج مما يعني أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات جوهرية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية و البيئية و السياسية. و هذا ما أشار إليه تقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك العالمي سنة 1991 الذي اعتبر أن التحدي الأساسي للتنمية يتمثل في تحسين مستوى التعليم و الصحة و التغذية إلى جانب المحافظة على بيئة نقية وتحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات.[5]

من خلال التعريفات المقدمة نستطيع إعطاء التعريف الإجرائي التالي لمفهوم التنمية :" التنمية هي عملية تغيير و تطوير مستمرة و جادة تمس جميع جوانب الحياة بغية تحقيق أهداف محددة مسبقا، متمثلة أساسا في تحسين معيشة الفرد و المجتمع ككل".

---

[1] – رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2011، ص، 7.

[2] – سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص، 176.

[3] – رفيق بن مرسي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر**(2001-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو–، 2011، ص، 18.

[4] – أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986، ص، 15.

[5] – عثمان علام، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص، 56.

المطلب الثاني: أنواع التنمية

نستطيع التمييز بين نوعين من أنواع التنمية:[1]

أولا: التنمية الذاتية: أي يقوم بها المجتمع بنفسه و ذلك لحل بعض مشكلاته و توفير بعض احتياجاته

وهذا لن ينم إلا من خلال وعي السكان بالمشكلات التي يعانون منها ثم التحرك لمواجهة هذه المشكلات.

1. **مميزات التنمية الذاتية:**

- نابع عن المجتمع نفسه.. مما يجعل برامج التنمية أكثر قبولا للسكان و أكثر سعيا لمواجهة

المشكلات .

- أنها تعتمد على الجهود الذاتية أي على المشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع.
- تحقق استفادة مباشرة و ملموسة للسكان "أن يكون لها عائد مجزي لأفراد المجتمع".
- توضح مدى قدرة المجتمع في الاعتماد على نفسه في حل مشكلاته.

2. **أوجه النقد للتنمية الذاتية:**

- لا تتم التنمية الذاتية في الوقت المناسب.
- وقد تتم بعد تفاقم المشكلات.
- قد تبدأ نتيجة لتحمس طارئ ثم لا يلبث أن ينتهي هذا الحماس.
- قد تتعرض للتوقف و عدم الاستمرارية.

ثانيا: التنمية الخارجية: هناك مؤثر خارجي يدفع المجتمع إلى القيام ببرامج التنمية و قد يكون هذا المؤثر

الخارجي نتيجة تدخل من بعض العناصر مثل (الإعلام، رجال السياسة، رجال العلوم الاجتماعية) أو تأثر من مجتمع آخر(متقدم أو نامي).

1. **مميزات التنمية الخارجية:**

- يجمع بين الجهود الذاتية و الإمكانيات الخارجية التي يستفيد منها المجتمع المحلي.
- توفر الخبرات المتنوعة (خاصة الخبرات التطبيقية) و التي يفتقر إليها المجتمع الخارجي.
- أن هذا النوع مقنن و مرتبط بوقت و مكان معين.
- أن العلمية مستمرة لتحقيق الهدف المطلوب.

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص13- 14 .

2. عيوب التنمية الخارجية:

- التأثر على معدل المشاركة الذاتية من جانب المجتمع فقد يؤدي إلى غياب المبادرات الذاتية لأفراد المجتمع.
- أن يكون هناك تبعية للتيارات الخارجية و خاصة إذا كان تمويلها الأجنبي مرتفعا.

المطلب الثالث: العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية

هناك عدت عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هي:[1]

العامل الأول: سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع و ظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة .

العامل الثاني: نشأة العالم الصناعي الرأس مالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، و على هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور وأساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع و الحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.

العامل الثالث: ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي و أدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية و التجارية في أوربا الغربية و الولايات المتحدة و ما ترتب على ذلك من موجات البطالة و المشكلات الاجتماعية و السياسية التي أثرت على كافة الوحدات بالمجتمع.

العامل الرابع: الحرب العالمية الأولى و الثانية(1939-1945) و ما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي و أدى إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.

العامل الخامس : حصول كثير من الدول النامية على استقلالها و رغبتها في وضع برامج للتنمية تتناسب مع ظروفها الاجتماعية و الاقتصادية و قد أدى ذلك إلى الاهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول تشمل قضايا البنية الأساسية و البعض الآخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التي ورثها عن الماضي.

العامل السادس: التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول النامية من ناحية و الدول المتقدمة من ناحية أخرى مما دفع العلماء في كثير من التخصصات الاقتصادية و الاجتماعية إلى دراسة تخلف هذه الدول و تحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.

المطلب الرابع: أهداف التنمية و عقباتها

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهداف التنمية و التي يتم تحديدها حسب ظروف كل بلد و ذلك من أوضاع اقتصادية و اجتماعية، بالإضافة للتطرق لأهم عوائقها.

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، ص، 16.

أولا: أهداف التنمية

1) زيادة الدخل القومي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم

الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة السكان، و لا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول و انخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية و الأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة و هيكلية في البنية الاقتصادية.

2) التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر

على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد على التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، و من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية و التي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط قطاع واحد بالتصدير للعالم الخارجي و تبعيته، بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي و تحديد مستوى النشاط. [1]

3) رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها

في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكنو غيره وتحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافي لتحقيق هذه الغايات.

إن تحقيق هذا الأخير لا يقف عند زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذريه في هيكل الزيادة السكانية لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في نصيب الفرد من هذا الدخل و من ثم من مستوى المعيشة.

4) تقليل التفاوت في الدخول و الثروات:

التفاوت في توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على

[1] – محمد موسي عريقات حربي، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عمان، دار الكرمل، ، 1993،ص ص، 55-58.

تردده بين حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع، ذلك لأن الطبقة الميسورة الغنية التي تستحوذ على كل الثروة و معظم الدخل لا تنفق كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك و هي تحتكر الجزء الأكبر مما يحصل عليه من دخول بعكس الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك غلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال، و هذا الجزء المتكرر يؤدي في الأجل الطويل غلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي و زيادة تعطل العمال، و من هنا تظهر أهمية التنمية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخول و الثروات.[1]

ثانيا: عقبات التنمية

نستطيع تقسيم عقبات التنمية إلى :

– العقبات الاقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات عديدة أهمها انخفاض مستوى الدخل مما انخفاضا في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وانخفاض مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل و من الطبيعي أن يعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل و يعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

و نتيجة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية أدت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية و السياسية و الثقافية وحتى العسكرية للعالم الخارجي و خاصة الدول الغربية المتقدمة التي لا تريد الدول النامية أن تتطور و تتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواقا لمنتجاتهم و حتى إرادتهم في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.

– العقبات السياسية و الاجتماعية و الفكرية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية و في بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل و الخروج من المشاكل تدريجيا.[2]

لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة لإدارة المجتمع و إدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية و السياسية و يخلق إطارا ديمقراطيا ملائما.

أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي و اجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام. ولا شك أن هناك

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها– نظرياتها– سياستها**، ، الإسكندرية، مؤسسة شهاب، 1994، ص، 74.

[2] – محمد موسى عريقات حربي، مرجع سابق، ص ص، 58-60.

عادات و تقاليد اجتماعية تقف عائقا أمام عملية التنمية، فالعمل ليس له مواصفات و مسؤوليات محددة، و كذلك التعيين لا يتم بناء القرارات و الكفاءات الثقافية و الخبرات وإنما الاعتماد على المحسوبيات العشائرية و الوسائط الطائفية و الحربية بشكل عام، مما يؤدي في النهاية إلى جيش كبير من العاملين وراء الطاولات (المكاتب) و الإنتاج سيكون قليل، قال الله تعالى{ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} صدق الله العظيم.

_ العقبات التنظيمية و التكنولوجية:

تعتبر العقبات التنظيمية من العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل في الكفايات الإدارية و الفنية و المتخصصة، و من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة و الروتين و البيروقراطية و العشائر و الجهوية في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية، إن التطوير الإداري ضروري في شتى المجالات و اللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكيف و التركيز على الدورات التكوينية لرفع مستوى الجهاز الحكومي و القطاع الخاص سويا، لأن القطاعين مسؤولان عن عملية التنمية الإدارية في الدولة.[1]

[1] – أحمد بوسهمين، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب العربي الجزائري** ،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر– 03–، 2011، ص، 109.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عنصرا مهما لتحقيق تنمية وطنية شاملة و متكاملة، حيث اهتمت مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية بالتنمية المحلية، إن إتباع التنمية المحلية كأسلوب للعمل يستدعي الاهتمام بمفهومها والوقوف عند أهميتها وأنواعها، ومعرفة استراتيجياتها و أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

التنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي، للارتقاء بمستوى التجمعات و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، من منظورا تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة. [1]

قدمت كذلك عدة تعريفات منها:

أولا: عرفتها الأمم المتحدة في 1956م، على أنها" مجموعة المداخيل و الأساليب الفنية التي تعتمد

عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، و التي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية و بين الجهود الذاتية المحلية المنظمة، بشكل يوجه لمحاولة استشارة المبادأة و القيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لأحداث التغيير".[2]

ثانيا: "هي مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، و ذلك من خلال

الحدود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، وفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة، تتجسد آثارها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية لأفراد المجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية" . [3]

ثالثا: عرفت كذلك التنمية المحلية بأنها: " العمليات التي تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات

الحكومية لتحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية، و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني".[4]

---

[1] – فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ، 2015، ص ص، 20-30.

[2] – محمد بن نعمان، مرجع سابق، ص، 46.

[3] – المرجع نفسه، ص، 46.

[4] – وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية** ، الطبعة الأولى، القاهرة، إيتراك للنشر، 2009، ص، 43.

رابعا: تعرف كذلك : " هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية

و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة".[1]

خامسا: يمكن تعريفها كذلك بأنها:" السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسين نظام توزيع الدخول". [2]

سادسا: عرفها" xavier griffer": بأنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم". [3]

سابعا: يمكن تعريفها أيضا بأنها :" العملية التي من خلالها يشارك المجتمع في تشكيل البيئة الخاصة به من أجل تحسين نوعية الحيات لسكانها". [4]

ثامنا: هناك من يعرف التنمية المحلية بأنها:" حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة". [5]

وكتعريف إجرائي لمفهوم التنمية المحلية: " هي عملية تعاون و تكامل شعبية و حكومية و تضافر الجهود في استغلال الموارد المتاحة في منطقة محددة بغية تحسين الظروف المعيشية و رفع مستوى السكان".

المطلب الثاني: أبعاد ومجالات التنمية المحلية ومقوماتها

في هذا المطلب سنتناول فيه أبعاد التنمية المحلية ، إلى جانب مجالاتها، إضافة إلى الإلمام بمقوماتها الأساسية التي تعتمدها التنمية المحلية، مع التطرق إلى أهم خصائصها، فكما سبق و أن عرفنا التنمية المحلية على أنها جهد وسعي فاعلين محليين لتحقيق أهداف معينة بغية تطوير الإقليم المحلي، سنحاول إبراز مختلف أبعاد التنمية المحلية و مجالاتها و مقوماتها.

أولا– أبعاد التنمية المحلية: تشغل أبعاد التنمية المحلية عدة أبعاد هي الأخرى ، فمن أهمها

[1] – محمد بن نعمان، مرجع سابق،ص، 17.

[2] – أحمد رشيد، مرجع سابق، ص، 32.

[3] - Xavier Griffer , Territiores de France **: Les enjeux economiques sociaux de la decentralisation** , Ed , Ecinomica, Paris, 1984, P,146 .

[4] - Abdelbaki Smati, **Nature du développement local et role des collectivités locales dans son financement** , revue recherches économiques et managériale, N °05 , juin 2008, université Biskra, p 84 .

[5] – خميسي مقداد، **واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990–2008**، حالة ولاية البليدة، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص 12-13.

نجد:

1 . **البعد الثقافي:** فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في

المجال الجغرافي للممارسات الاقتصادية، و لكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي و الثاني سوسيو ثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم. فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، و هذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية.

2 . **البعد الاقتصادي:** للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا، وذلك عن

طريق **البحث** عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن . طريق المنتجات المحققة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي،و لهذا تصبح التنمية المحلية، تحقق البعد الاقتصادي عن طريق المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات...الخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب للأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة. [1]

3 . **البعد البيئي:** ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب

الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي.

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها" التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية واجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، والاجتماعي مع تقديم الخدمات".

و هذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي، في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي، ومن بين الأبعاد الأخرى للتنمية المحلية نجد أيضا البعد الاجتماعي الذي له أهمية كبيرة.

4 . **البعد الاجتماعي:** إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي،

[1] – أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010، ص، 6.

دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، و تحسن مستوى التعليم و الشغل..الخ.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب اتخاذ القرار بكل شفافية و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة، و محبا لوطنه و منطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم، الصحة، الأمن و السكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له اثر مباشر، على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.[1]

ثانيا– مجالات التنمية المحلية: بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها ما يلي:

1 . **التنمية الاقتصادية:**

ويقصد بها تحريك و تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الاقتصادية،مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار، و هنا علينا إبراز الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

الاقتصادية، فالأول يعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج و هيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.[2]

2 **التنمية الاجتماعية:**

يقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية و الحد من الفقر و خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال توفير فرص العمل و القيام بأنشطة لتنمية المجتمع، و هذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة و الحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة، و الجرائم...

كما تطمح التنمية الاجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة البيئة...

3 **التنمية السياسية :**

تتمثل التنمية السياسية في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح و تنمية قدراتهم

على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات و المشاكل بأسلوب عملي وواقعي، فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الابتكار و الانتماء و الانجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة.

[1]– أحمد غربي، مرجع سابق، ص ص، 7-8.

[2]– فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص، 33.

و مما سبق ينظر إلى التنمية السياسية على أنها:

- تمثل حالة الوعي السياسية أي انتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد و متابعتهم لكل المستجدات السياسية.
- تمثل بناء المؤسسات أي تغيير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع سياستها.
- تمثل حالة تحديد و معرفة النظام السياسي، و ذلك من خلال تحديد القاعدة الأساسية التي يتم بموجبها سير و تطور العمل السياسي و توضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.[1]

4 التنمية الإدارية:

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى غلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى المزيد من العطاء و الانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية و زيادة و مهاراتها و قدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل و رفع مستوى أدائها و تطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية .[2]

ثالثا– مقومات التنمية المحلية : وتتمثل في ما يلي: [3]

1 . التغير البنائي (البنياني):

التغير البنائي يؤثر في أدوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الأدوار و التنظيمات القائمة في المجتمع، و يقتضي أن يحدث هذا النوع من التغير تحول في الظواهر و النظم و العلاقات السائدة في المجتمع المحلي، و استحداث مؤسسات إنمائية و أسلوب فرق التنمية و الأخصائي المتعدد الأغراض و المهام أن التنمية المحلية تؤدي إلى تغير بنائي، و لا يمكن تصور مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية و لا يتغير بنائها الاجتماعي، بل انطلاقة التنمية المحلية و هدفها أن تفضي إلى تغير بنياني حقيقي بالمجتمع المحلي لتتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت.

2 . الدفعة القوية على المستوى الوطني:

[1] – فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص، 34.

[2] – خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص، 28.

[3] – محمد بلخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية** دراسة ميدانية لولاية تمراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في علم الاجتماع التنظيم و العمل، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص، 42.

لن يتأتى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية، ودفعات متسلسلة

لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، و تمتلك الحكومات في البلدان المتخلفة إمكانيات التغيير و هي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، وإحداث الدفعة القوية .

إن إحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي تؤدي إلى تغيرات تقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين و نشر التعليم بين الأهالي، و توسيع مشروعات الإسكان و توزيع الخدمات توزيعا عادلا.

إن إحداث تنمية محلية يتطلب دفعة قوية و التي تتطلب قوة مدرية لتغطية احتياجات التنمية في مجالات العمل المختلفة.

3 . الإستراتيجية الملائمة:

إن الإستراتيجية ضرورية لكل عمل و خطة تنموية و تتجدد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف

والتخطيط العقلاني لتحقق التنمية المحلية أهدافها في التغير البنائي الشامل. فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية و المحلية و مشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع و هيئاته، فتضافر الجهود في حاجة إلى وضع إستراتيجية ملائمة و محكمة تنطلق من ذات المجتمع المحلي، كما تقتضي الإستراتيجية الملائمة لإحداث التنمية المحلية أن تقوم إستراتيجية التخطيط على التكامل و التوازن بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، مهتدين لعملية التغير الاجتماعي للتنمية من جهة و تنمية الموارد البشرية من جهة ثانية و اعتماد برامج الاتصال الفعالة بوسائل سمعية و بصرية.

4 . استحداث الأنساق الديمقراطية داخل المجتمع المحلي:

إن التنمية المحلية في حاجة إلى إنشاء و تعاون الأنساق الديمقراطية معها و التي تتمثل في

التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية و الدستورية كالمجالس المحلية و التنظيمات السياسية والاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، و ممثلي العشائر وأصحاب المكانة الاجتماعية المحلية، و بالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومة و الشعبية.[1]

رابعا– خصائص التنمية المحلية: يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية، فيما يلي:

1. **الشمولية:** [2] بمعني أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع

الصحية الاقتصادية و التعليمية و الأسرية و الترويحية و العمرانية...، و لجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال و شباب و كبار... الخ.

2. **التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات

[1]– محمد بلخير، مرجع سابق، ص، 43.

[2]– فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص، 41.

تفرض وزنا خاص لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا و الاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية و القضايا الأخرى بمثابة فروع منها.[1]

3. **التنسيق:** توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها

وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود و زيادة التكاليف و لهذا تبذل كالفرع الأول كثيرة لإعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص و التقليل من آثارها.[2]

4. **التعاون و التفاعل الإيجابي:** يجب أن يكون تعاون و تأثير متبادل بين أنشطة المجتمع

و عناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو غير الحكومية، و ألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ و التنظيم الملائمين للتعاون للبناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، ليس سلبيا لإعاقة بعضها .[3]

المطلب الثالث: أهداف و أجهزة التنمية المحلية و مراحلها

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم أهداف التنمية المحلية، مع الإلمام بأجهزتها الرئيسية، بالإضافة إلى المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية.

أولا– أهداف التنمية المحلية :

تتمثل أهم أهداف التنمية المحلية في ما يلي:[4]

1. شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
2. عدم الاختلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة، و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .
3. زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
4. تسريع عملية التنمية الشاملة و ازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و إنجازها.

---

[1]– وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2004-2005، ص، 27.

[2]– سفيان رميلاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حالة بلديات الجزائر الوسطى** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص، 48.

[3]– فؤاد غضبان، مرجع سابق، ص، 42.

[4]– خيضر خنفري، مرجع سابق،ص، 28.

5. ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها.
6. تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
7. تطوير الخدمات و النشاطات و المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية و العمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.
8. توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، و الاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها.
9. جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
10. تعزيز روح العمل الاجتماعي و ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا.

ثانيا– أجهزة التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية على أجهزة و برامج للوصول إلى النتائج المرسومة ، و هذه الأجهزة تتمثل في ثلاثة برامج أساسية نجملها فيما يلي: [1]

1. **البرامج التكاملية:** هي تلك البرامج المخططة على الصعيد الوطني و تهدف إلى تنمية

المجتمع من مختلف القطاعات، و تؤدي مثل هذه البرامج في مراحلها الأولى إلى إحداث تغيرات جوهرية لتحقيق توازن إنمائي يقوم على التنسيق و التعاون بين الجهود الحكومية و الجهود المحلية الشعبية، و في هذه الحالة تمر الموارد المالية والفنية و الأساسية عبر هذا التنظيم لتحقيق أهداف التنمية المخططة مركزيا بالتنسيق مع الإدارة المحلية التي هي امتداد للأجهزة المركزية الوطنية.

إن إيجاد أجهزة خاصة بالإنماء و لجان و هيئات يضمن توفير الاتصال بين أهرام مؤسسات السلطة المركزية و قواعد المؤسسة و الجهود المحلية، وتعمل المراقبة القريبة و المتابعة التي يتطلبها تنفيذ هذه البرامج الإنمائية التي تدخل ضمن الخطة العامة للدولة، و تهدف البرامج التكاملية إلى تحقيق التنسيق في مستويات ثلاث، يتمثل المستوى الأول في الجانب الإداري المركزي عن طريق مكاتب للتخطيط و مديريات، و المستوى الثاني يتمثل في الجانب الفني بتنسيق الخدمات، أما المستوى الثالث فهو يشمل الجانب الميداني لجهود التنظيمات الإقليمية و المحلية.

2. **البرامج المكيفة:** و هي برامج مركزية تنشط على مستوى المجتمع الوطني كاملا، غير أنها ترتكز

على تنظيم المجتمع المحلي و المساعدة الذاتية، وتسعى إلى توجيه الجهود المتطوعة نحو تحقيق الأهداف المحددة على المستوى المحلي، و البرامج المكيفة كونها لا تسعى إلى تغيرات جذرية في التنظيم الإداري الحكومي العامل، بل قادر أن يتكيف مع النظم الإدارية القائمة، و تسعى

[1] – محمد بلخير، مرجع سابق، ص ص، 43-44.

البرامج المكيفة إلى إحداث تطوير في المجتمع المحلي عن طريق الجهود المشتركة بين المجتمع المحلي و المؤسسات الحكومية مع تغيرات طفيفة على النظم الحكومية في بعض الأحيان الموجودة على المستوى المحلي.

إن العاملين في تنمية المجتمع المحلي عادة من المدربين فنيا على أعمال التنمية في حين هم عمال لدى النظام الحكومي العام، فالبرامج المكيفة تتكيف مع الضرورة العملية و التكيف بسبب التكامل (الإداري و الفني و المحلي) لتحقيق هذا النوع من البرامج.

3. **برامج المشروعات:** و هي نوع من برامج تنمية المجتمع المحلي ذات أهداف متعددة أما نطاقها

المجالي فهي محددة جغرافيا وإقليميا و قد تشمل أحد القطاعات الاجتماعية ضمن المجتمع الوطني ويعد برنامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعا للشعوب النامية التي تعاني وحدتها الوطنية بعض التفكك وشساعة في أقاليم مناطقها كما هو الحال في بلد قاري كالجزائر، أو لتوطين البدو و استقرارهم كما حدث في الجزيرة العربية و خصوصية المنطقة كبرامج التنمية في مشروع الجزيرة بالسودان.

و لتحقيق هذا النمط من برامج المشروعات هناك حاجة إلى وجود جهاز إداري مستقل وإلى هيئة فنية تابعة لهذا الجهاز، و متعدد الأهداف ويعمل ضمن نطاق محلي وطني ذا ولاء للإطار السياسي القومي.[1]

ثالثا– مراحل التنمية المحلية: من أهم المراحل التي تعتمدها التنمية المحلية نجد:[2]

1. **معرفة مفهم البيئة الطبيعية للمجتمع المحلي:**

لا يمكن إجراء تنمية من فراغ فضروري أن تقام دراسات للمجتمع المحلي من الناحية الجغرافية

و المناخية و الجيولوجية، فمعرفة البيئة معرفة عميقة يساعد في تنفيذ التنمية المحلية و لا يجعلها تقوم على التكهنات و الأهواء بل على مستوى مدروس ووفق الموارد المتاحة لدى البيئة المحلية.

2. **دراسة السكان و تركيبتهم:**

إن هذه المرحلة تعد مقوم أساسي أمام التنمية المحلية فلابد من معرفة من هم هؤلاء السكان

والأعمار الغالبة عليهم، ونسبة العاملين منهم، و مستوياتهم الثقافية، و التوافق الاجتماعي، و التفاوت الطبقي كل هذه المعلومات تقدم للتنمية المحلية، و التعرف على الطبقات البشرية و الإمكانيات التي لديهم وكيفية مساهمتهم في الفعل التنموي المحلي.

3. **التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية:**

إن معرفة مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية و رموزها جزء لإنجاح العملية التنموية، فمعرفة العادات

[1]- محمد بلخير، مرجع سابق، ص، 43.

[2]-المرجع نفسه، ص، 44.

المكونة للحياة الاجتماعية و مدى تمسك السكان بأعرافهم و تقاليدهم، و معرفة ميولهم و تطلعاتهم إلى ما يريدون و ما يعارضون، و هل تتعارض هذه البرامج و النظم السياسية للمجتمع المحلي، و ما مدى انسجام هذه البرامج الإنمائية عموما و الأنظمة المحلية معها ضروري لكل تنمية لعدم معارضتهم و تفهم الناس لها وسرعة الإنجاز و التطوير.

4. دراسة النشاط الاقتصادي المحلي:

ما يميز المجتمعات المحلية المنعزلة أنها مجتمعات متناسقة وذات تكامل داخلي و التنمية المحلية

عليها التعرف على النظام الاقتصادي القائم في هذا المجتمع، كمعرفة صور الإنتاج الزراعي و الحرفي والصناعي و التعرف على أنواع الوظائف و المهن التي توجد بهذا المجتمع، فمكونات النشاط الاقتصادي تختلف من مجتمع لأخر و حتى نتعرف على المدخل التنموي لهذا المجتمع علينا معرفة نظام الأجور و مستوى أهاليه المالي ومستوى التساهمية لأفراده.

المطلب الرابع: ركائز التنمية المحلية و عوائقها

أولا_ ركائز التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج و المشاريع التنموية، نوجزها في النقاط التالية:[1]

- المشاركة الشعبية: تقوم التنمية المحلية على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ

البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، و ذلك عن طريق إثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، و تدريبهم على الوسائل الحديثة في الإنتاج، و تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار و الاستهلاك .

- تكامل مشروعات الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات

داخل المجتمع، و أن يكون هناك نوع من التنسيق بحيث لا تكون خدمات مكررة و لا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.

- الإسراع في الوصول إلى النتائج: يقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب

اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع و قليلة التكاليف، و السبب في ذلك هو كسب ثقة المجتمع بأن هناك منفعة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم.

- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المخلية من أهم ركائز التنمية

تحقيق المحلية، ذلك أن استخدام موارد المجتمع المعروفة لدى الأفراد أسهل من استخدام موارد غير

[1] – ساسية عناني، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –** دراسة حالة ولاية قالمة– جامعة قالمة (الجزائر)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 16، 2014، ص ص، 94-95.

معروفة، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.[1]

ثانيا_ عوائق التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية و الاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية يمكن تصنيفها في العوامل التالية:[2]

_ **عوامل ديمغرافية** : يعتبر النمو الديمغرافي معوقا من معوقات التنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان و الموارد الاقتصادية، أي أن زيادة السكان بالنسبة للطاقة الإنتاجية تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

_ **عوامل اجتماعية**: و تتمثل في النظم الاجتماعية السائدة مثل نظام الملكية الفردية الذي قد يتعارض مع تطبيق أنماط التغير أو التحضر بالإضافة إلى اعتقاد المجتمعات بأن التغيرات الجديدة تهدف استقرارهم وتفكك وحدتهم مما يجعل الكثير يقف في وجه التغير.

_ **عوامل ثقافية**: تتمثل معظم هذه العوائق في التقاليد السائدة في المجتمع نتيجة تمسك الأفراد بهذه التقاليد ورفضهم للتغير و التعديل، كذلك المعتقدات السائدة تعرقل برامج التنمية، حيث يقف أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم بأنها تضرهم و لا تنفعهم.

_ **عوامل نفسية**: إن قبول أو رفض التجديد التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية و يتوقف إدراك الجديد و كيفية ظهوره و انتشاره على الثقافة السائدة، أن يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.

_ **عوامل تكنولوجية**: يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة لزيادة مستوى إنتاجها و هذا لا يتم إلا باستخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة و إخضاعها للبرامج التنموية.

_ **عوامل إدارية**: إن إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة تحتاج إلى قيادات واعية و مدربة و قادرة على اتخاذ القرارات الهادفة، حيث يمكن أن تتلكا الإدارة فيعم الكساد و تقل الموارد وتهبط معدلات الدخول، و يدخل في كنف المعوقات الإدارية:

- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية و البطء في اتخاذ القرارات و انتشار اللامبالاة.
- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية و الأجهزة التقليدية.
- عدم توفر القيادة الإدارية المتطورة المؤمنة بالتغير.

_ **عوامل مادية**: إن عدم توافر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية يعتبر من أهم العوائق التي تشغل المحليات نظرا للفقر الشديد الذي تعانيه، لذلك تجدها تعتمد بدرجة عالية على المعونات من الحكومة المركزية

[1]- وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة و الوقف**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص، ص، 29، 30.

[2]- أحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص، 121.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محركا رئيسيا للتنمية المحلية، و ذلك لما تحظى به من خصائص و ميزات منحتها دورا محوريا في تجسيد التنمية، و يمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بهذا القطاع من خلال:

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية من حيث الجانب الاقتصادي

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة و محرك للتنمية المحلية في معظم دول العالم، نظرا لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، ولمعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية المجتمعات المحلية بالجزائر، نتناول بالدراسة المحاور التالية:

أولا_ توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر: تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة المحلية و التخفيف من حدة البطالة، ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل محل رأس المال عالي التكلفة، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة و مدربة. [1]

ثانيا_ المساهمة في التمويل المحلي: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مدرا لإيرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جذب الاستثمارات.[2]

ثانيا_ توطين السكان و التقليل من حركة الهجرة: إن ظروف المعيشة الصعبة خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون إلى المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، وقد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على خدمات المرافق العامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات ترمي إلى تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [3]

ثالثا_ استغلال الموارد المحلية: تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية. ثم إن هذه المؤسسات باستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض و الطلب في أسواق السلع و الخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وانخفاض الأسعار.[4]

---

[1]- ساسية عناني، مرجع سبق ذكره، ص، 95.

[2]- المرجع نفسه، ص، 96.

[3]- عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية**، ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،ى2010، ص، 176.

[4]- حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2008، ص ص، 7-8.

رابعا_ **تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:** تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي.[1]

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية من حيث الجانب الاجتماعي

تعمل هذه المؤسسات عل تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي، و يمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية:

أولا_ تحقيق التوزيع العادل للدخل: إن انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، ويعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى.[2]

ثانيا_ نشر الوعي الصناعي: يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القدرات الذاتية للأفراد وزيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

ثالثا_ تلبية الاحتياجات المحلية: إن من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة بهو بالتالي ترتبط بالسوق المحلي، و تساهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع و الخدمات التي ترتبط بأذواقهم، ويتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين

رابعا_ التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية: تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المحلية، ويظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة، وتتيح لهم فرصة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.[3]

خامسا_ رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الريفية خاصة و التي يتم ممارستها في القرى و الأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات و الملابس المطرزة و النسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع

[1]- المرجع نفسه، ص ص، 2015-2016.
[2]- ساسية عناني، مرجع سابق، ص، 97.
[3]- المرجع نفسه، ص، 98.

مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء و يدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي و يحد من بطالتهن و تشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.[1]

سادسا_ الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد: يهتم العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي و الحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثالا على ذلك(الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا غيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب) كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم و تقاليدهم وهويتهم الثقافية.[2]

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية من حيث الجانب البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح و في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئة تكنولوجية تحقق من خلالها التنمية المستدامة، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة و دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع و تدوير القمامات و المخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية و القيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع و الابتكار، الكفاءة، الفعالية، بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها و سهولة تداول المعلومات و الأفكار و هذا ما يجعلها محطة الإبداع و الابتكار.[3]

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتفاع بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة و المؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية و التقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث و التطور التكنولوجي مرورا بعملية التصميمات الصناعية و الهندسة الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع و التطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش" Machine tools".[4]

---

[1] – حكيم شبوطي، مرجع سابق، ص ص، 217-218.

[2] –أحمد بوسهمين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 221-223.

[3] – محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)حالة ولاية تبسة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2009، ص 95.

[4] – أحمد بوسهمين، مرجع سابق، ص 217.

المطلب الرابع: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محرك للتنمية المحلية من حيث الجانب السياسي و الثقافي

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة أدوار تلعبها إضافة لما ذكر سلفا حيث نجد دورها في المجال السياسي و الثقافي متمثلا في النقاط التالية: [1]

أولا_ الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية: إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لازالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى باحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات و تكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

ثانيا_ استغلال الطاقات الشبابية لدفع عجلة التنمية: إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبابية وهجرتها.

ثالثا_ العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول" نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي.

رابعا_ العمل على التراث الثقافي: للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة فب هذا المجال الثقافي ومرافقتها.

[1] – رابح رزقاني، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص، 105.

خلاصة الفصل

لقد شكل الوعي بضرورة تبني التنمية المحلية نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية ذلك أن التنمية لم تعد تملي من الأعلى أو تأتي من الخارج بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة المشتركة، يتم فيها تضافر الجهود المحلية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين و إدماجهم في منظومة التنمية وطنية شاملة.

قمنا من خلال هذا الفصل بتسليط الضوء على التنمية المحلية من جميع الجوانب ، المقومات والأجهزة المعتمدة وكذلك أبعاد التنمية المحلية المختلفة والعوائق التي تواجهها، بالإضافة لتطرقنا إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك أساسي للتنمية المحلية.

الفصل الثالث

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في دفع التنمية المحلية في ولاية بسكرة

تمهيد

تمتلك ولاية بسكرة إمكانيات مادية و طاقات بشرية معتبرة هذا إلى جانب موقعها الاستراتيجي كونها تعتبر بوابة الصحراء كل هذه الميزات جعلتها تحظى بمكانة هامة على المستوى الوطني، لذلك سعت الحكومة الجزائرية لتجسيد التنمية المحلية بالولاية من خلال وضع عدة مخططات و برامج تنموية، وقد ركزت في مجموعها على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها و تهيئة المحيط الذي يساعدها في أدائها للدور المنوط بها، و نظرا لمساهمتها و دورها في دفع التنمية المحلية بالولاية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي الإلمام بما يلي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيقي التنمية المحلية لولاية بسكرة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تولي الجزائر عناية فائقة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن تثبت أهميتها و دورها الفعال فهي القوة المحركة و المصدر التقليدي للتنمية ، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و ما يترتب عن ذلك من استراتيجيات و إجراءات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور.

المطلب الأول: الإستراتيجية الوطنية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اعتمدت الجزائر في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مجموعة من الهياكل و الهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الاختلالات و المشاكل التي تقلل من كفاءة و فعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الهياكل و الهيئات نجد:

أولا– وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. **نشأتها:** لقد قامت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة اعتبارا من سنة1993 [1]، وفي سنة 2010 تحولت إلى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها لتشمل: [2]

- ✓ حماية طاقات المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة الموجودة و تطويرها
- ✓ ترقية الشراكة و الاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة.
- ✓ ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ ترقية المناولة.
- ✓ التعاون الدولي و الإقليمي و الجهوي في مجال المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة .
- ✓ تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج و الخدمات.
- ✓ إعداد الدراسات القانونية و تنظيم القطاع.
- ✓ إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة.
- ✓ تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع و نشر المعلومات الاقتصادية

[1] – صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004، ص، 31،

[2] – محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص، 97.

- ✓ تنسيق النشاطات مع الولايات و الفضاءات الوسيطية.
- ✓ تطوير التشاور مع الحركة الجمهورية للمؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة.

2. **الهيئات المتخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: قامت وزارة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بإنشاء مجموعة من الهيئات المتخصصة، أهمها:

أ. **المشاتل:**

تعريف مشتلة المؤسسة: " هي منشأة صغيرة قائمة بحد ذاتها يقوم بتسييرها شخص

مؤهل، تعمل على توفير الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار، و كذلك الدعم النقدي و التجاري و المالي بسعر معقول، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق و تمكن المؤسس من تثبيت أقدامه في دنيا الأعمال". [1]

وتأخذ المشاتل ثلاثة أشكال: [2]

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- الورشة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرة.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

أهداف مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: من أبرز هذه الأهداف نجد:[3]

- تطور التعاون و التآزر مع المحيط المؤسساتي.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

و الهدف الرئيسي لهذه المشاتل هو استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة و أصحاب المشاريع لمدة معينة.[4]

[1] – ليلى لولاشي، مرجع سابق، ص، 99.

[2] – الجريدة الرسمية، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، **المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، العدد 13، ص، 14.

[3] – الجريدة الرسمية، المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 03/ 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003، **المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، العدد 13، ص، 14.

[4] – الجريدة الرسمية، المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003 ،**المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، العدد 13، ص، 14.

و قد وصل عدد المشاريع المنجزة لمشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وفق برنامج 2005-2009 إلى 10 مشاتل، أما المشاريع المسجلة فهي 17 مشروع، أما وضعية المشاتل التي هي في طور الإنجاز فعددها 7 مشاريع، في حين كان عدد المشاتل التي تم إنجازها وفق برنامج 2010-2014 هو 10 مشاتل. [1]

ب. مراكز التسهيل:

تعريف مراكز التسهيل: " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" . [2]

أهداف مراكز التسهيل: تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: [3]

- وضع شباك يتكيف مع منشئي المؤسسات و المقاولين.
- تطوير ثقافة المقاولة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة الوصية.
- تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي و مرافقة اندماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و الدولي.

ج. المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: [4]

تعريفه: " هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة، و الهيئات و السلطات العمومية من جهة أخرى و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي" ، ويتشكل المجلس من: الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة.

مهامه:

- يضمن الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعيين، و هذا يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- يعمل على تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

---

[1]- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 20، 2011، ص، 32.

[2]- صالح صالحي، مرجع سابق، ص، 32.

[3]- لخضر مرغاد، محمد جلاب، **آليات إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضوء الفكر المقولاتي**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر – فرص و تحديات– ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3، 4، 5، ماي 2011، ص، 9.

[4]- صالح صالحي، مرجع سابق، ص، 33.

ثانيا– آليات دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)**: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94

المؤرخ في جويلية 1991، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الفترة و الذين تتراوح أعمارهم بين 35–50 سنة، كما أوكلت له تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص. وقد ساهم الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في تمويل 55311 مشروع، و تشغيل 112208.[1]

2. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)** : أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96

/234 المؤرخ في: 02 جويلية 1996، أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص.

و قد ساهمت الوكالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في تمويل 223437 مشروع بحجم استثمارات تقدر بحوالي 603 مليار دينار، وتشغيل 564721.[2]

3. **الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(ANDI)**:[3] تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم و ترقية

ومتابعة الاستثمار(APSE) التي لم تستطع تحقيق الأهداف التي لم تستطع تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، و طبقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق برقية الاستثمار، و تتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تركز على تقييم المشاريع و دراستها و من ثم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض إلى أن تم تعديل هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق بإنشاء هيئة حكومية تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية و دعم الاستثمار (APSI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، و بموجب المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم01–03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و المعدل و المتمم بالأمر رقم 06–08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و لقد حدد الإطار العام و الأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها:

– تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– ضمان ترقية الاستثمارات و متابعتها.

[1]– شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، يومي:05–06/ 05/ 2013، ص، 6.

[2]– شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، 6.

[3]– مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجة حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة لمسيلة، الجزائر، 15–16 نوفمبر 2011،ص ص، 16–17.

- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

4. **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)**: هو مؤسسة عمومية تحت

وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 373/02 المؤرخ في: 11 نوفمبر2002 و من أهم مهامه : منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات : إنشاء وتجديد التجهيزات، توسيع، أخذ مساهمات، كما يقر بأهلية المشاريع والضمانات المطلوبة. [1]

5. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANOEM)**: استحدثت هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم

بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها تقديم قروض بدون فائدة و تقديم الاستثمارات و الإعانات للمستفيدين من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر، كما تعمل على توطيد العلاقة بين البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم لمشاريع استثمارية. [2]

6. **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي

رقم:373/02 المؤرخ في 2002/11/11، و يتولى تقديم الضمانات الضرورية لحصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية، و يتدرج هذا الصندوق ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الأمثل للموارد العمومية، و بذلك يتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [3]

7. **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI-PME)**: بمبادرة

من الحكومة تم إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2004/04/19، و ذلك لدعم وإنشاء و تطوير هذه المؤسسات من خلال تسهيل الحصول على القرض، و كانت بداية نشاطه في السداسي الثاني لعام 2009، وهو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم، يقدر رأس مالها 30 مليار دينار جزائري، تندرج ضمن إستراتيجية تحفيز إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يغطي مخاطر الإعسار التي تتكبدها البنوك على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[4]

---

[1]- شرسف بوقصبة، علي بو عبد الله، مرجع سابق، ص،7.

[2]- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، **واقع وآفاق النظام المحاسبي و المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي حول: الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وواقعها في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 5-2013/05/6، ص، 4.

[3]- المرجع نفسه، ص، 4.

[4]- محمد براق، حمزة غربي، **آليات تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**- دراسة تحليلية- الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر-فرص و تحديات- جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3-4-2011/05/5،ص، 12.

8. **وكالة التنمية الاجتماعية(ADS)**: أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، تم تعديل هذا المرسوم في 02 جويلية 2003، و تهدف غلى محاربة الفقر، البطالة، و التهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل، و العمل المؤقت و الأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل.[1]

9. **بورصات المناولة و الشراكة:** [2] و هي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي، تم إنشائها عام 1991 و تتكون من المؤسسات العمومية و الخاصة.

و من أهم مهامها:

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية.
- إعلام المؤسسات و تزويدها بالوثائق المناسبة.
- تقديم المساعدات الاستشارية و المعلومات اللازمة للمؤسسات.
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة في ميدان المناولة.
- ترقية المناولة و الشراكة على المستوى الجهوي و الوطني و العالمي.
- تنظيم الملتقيات و الدورات حول مواضيع المناولة.
- تمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

ثالثا: الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة: حيث قامت الجزائر في إطار سعيها لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإبرام الاتفاقيات التالية: [3]

أ. **برنامج ميدا:** يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأورمتوسطية وأنشطتها، و تمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، و جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأوروجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 باسم برنامج أورو-تنمية المؤسسات

[1] – عمار علواني، **دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة لمسيلة، الجزائر، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص، 5.

[2] – أحمد بن قطاف، **أهمية حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر**، رسالة ماجستير، في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص، 51.

[3] – عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، نجية صالحي، مرجع سابق، ص ص، 4 -5.

الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

ب. **التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:** حيث تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية لدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة و المنافسة، وإحداث حاضنات أعمال نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ج. **التعاون الدولي الثنائي:** هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا و كندا، وتتجلى أبرز صور هذا التعاون في :

- **التعاون مع فرنسا:** في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف

بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع التعاون مع المجلس الجهوي (Alpes Rhome) مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة و قسنطينة) .

- **التعاون مع إيطاليا:** حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإيطالية للنشاطات

المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل و آليات مالية حديثة).

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل ترقيته و تطويره، كما رئينا في المطلب السابق، إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

أولا- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القاعدة الأساسية له باعتبارها سهلة التأسيس وقلة احتياجها لرأس المال، وازدياد اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993، إضافة إلى إعطائها حيزا في السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية، التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات. سنحاول من خلال هذا العنصر تتبع التطور الحاصل في عدد المؤسسات على مستوى الجزائر وذلك بحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا:

الجدول رقم (2) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى نهاية السداسي الأول 2013.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الم ص و م	207949	225449	245842	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964
الزيادة	-	17500	20393	23964	24140	27441	24515	23417	22442	28356	21847
معدل النمو	-	%8.4	9%	9.7%	8.9%	9.3%	7.6%	6.8%	6%	7.2%	5.2%

المصدر: زبير محمد، **التوجه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية بالجزائر**، متحصل عليه، من:http://www.univ-chlef.dz تاريخ الاطلاع: 2017/05/06، على الساعة: 17:30.

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور مستمر خلال الفترة (2003-2013)، تم إحصاء 207946مؤسسة سنة 2003،أما سنة 2004 فعرفت زيادة بمعدل نمو 8.4 % ليصبح عددها225449 مؤسسة، سنة 2005عرفت زيادة تقدر ب: 20393 مؤسسة، أما سنة 2006 فأصبح عددها 269806مؤسسة، ثم عرف العدد زيادة مقدرة ب27441مؤسسة في سنة2008 ، ليصبح العدد سنة2009 :345902 مؤسسة ، ثم عرف العدد زيادة بمعدل 6.8%سنة 2010 ،أما سنة 2011 وصب عدد المؤسسات إلى 369319 مؤسسة ، في سنة 2012 عرف عددها زيادة تقدر ب: 28356 مؤسسة ليصبح العدد 420117مؤسسة، أما سنة 2013 كما هو موضح فأصبح العدد 441964 مؤسسة بمعدل نمو 5.2%

فنجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعرف زيادة مستمرة خلال الفترة المدروسة بفضل الاهتمام الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات من برامج دعم وترقية هذا القطاع.

عن الزيادة المعتبرة في ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدفعنا للبحث عن كيفية توزيعها حسب القطاعات ومختلف النشاطات الاقتصادية ، ومختلف المناطق الجغرافية الوطنية بالإضافة إلى التركيبة النوعية لها ، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي :

الجدول رقم (3): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب مكونات القطاع خلال الفترة (2001-2012)

طبيعة المؤسسات / السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	الصناعة التقليدية	المجموع
2001	179893	778	64677	245348
2002	159552	778	71523	261853
2003	207949	778	85079	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269506	739	10622	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	169080	625069
2010	618515	557	-	619072
2011	658737	572	-	659306
2012	711275	557	-	711832

المصدر: ساسية عناني، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية قالمة–** مرجع سابق ديسمبر 2014،ص، 98.

يتضح لنا من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 كان 179893 مؤسسة من مجموع المؤسسات 245348 ، وأصبح سنة 2012عددها 711275مؤسسة خاصة من 711832مجموع المؤسسات، أما المؤسسات العامة فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة المطبقة في هذه الفترة، حيث نجد عددها سنة 2001 778مؤسسة لينخفض إلى 557 مؤسسة سنة 2012، و بالنظر إلى الصناعة التقليدية فتشهد هي الأخرى ارتفاعا مستمر خلال الفترة 2001-2009 حيث كان عددها سنة 2001 يصل 64677 مؤسسة ليصل إلى 169080 سنة 2009، ومنه فإنه يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة مستمرة و الفضل يعود إلى المؤسسات الخاصة التي تمثل الأغلبية من مجموع المؤسسات الوطنية.

أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات، فهو يعرف اختلا ملحوظا بين مختلف المناطق خاصة بين الشمال و الجنوب و الجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المناطق الجغرافية الوطنية.

الجدول رقم (4): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب الجهات (2006-2011)

الجهات	2006		2007		2008		2011...	
	عدد الم ص و م	%	عدد الم ص و م	%	عدد الم ص و م	%	عدد الم ص و م	%
الشمال	163492	60.6	177730	60.46	193483	60.2	232664	59.38
الهضاب العليا	80072	29.7	87666	29.82	96354	29.98	119146	30.41
الجنوب	20803	7.7	22576	7.68	25033	7.79	32216	8.22
الجنوب الكبير	5439	2.00	5974	2.04	6517	2.03	7735	1.97
المجموع	806269	100	293946	100	321387	100	391761	100

المصدر: رياض زلاسي، نوال مرزوقي، خليصة مجيلي، **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني الأول، عنوان المداخلة: تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06، جامعة الوادي، الجزائر، ص، 10.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن تركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خصوصا في الشمال بنسبة 60.6% من مجموع المؤسسات ، ثم تأتي منطقة الهضاب العليا بنسبة أقل 29.7% ، أما جهة الجنوب و الجنوب الكبير فتمثل النسبة الأقل فهي لا تتجاوز 10.19 %من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا ما يبين التفاوت و عدم التوازن بين مناطق الوطن .

تشمل نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مجموعات فروع النشاطات الاقتصادية،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب النشاطات الاقتصادية(2003- 2012).

النشاطات	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة و الصيد البحري	خدمات ذات الصلة بالصناعة	المجموع
2003	94997	65799	44023	2477	653	207949
2004	102644	72869	46278	2748	713	225779
2005	112644	80716	48785	2947	750	245842
2006	123782	90702	51343	3186	793	269806
2007	135151	100250	54301	3401	843	293946
2008	147582	111978	57352	3599	876	321387
2009	159444	122238	59670	3642	908	345902

369319	953	3806	62145	129762	172653	2010
391761	998	4006	64848	135752	186157	2011
407779	1032	4142	66841	139875	195889	2012

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم(1): شكل يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاطات الاقتصادية(2003-2012)

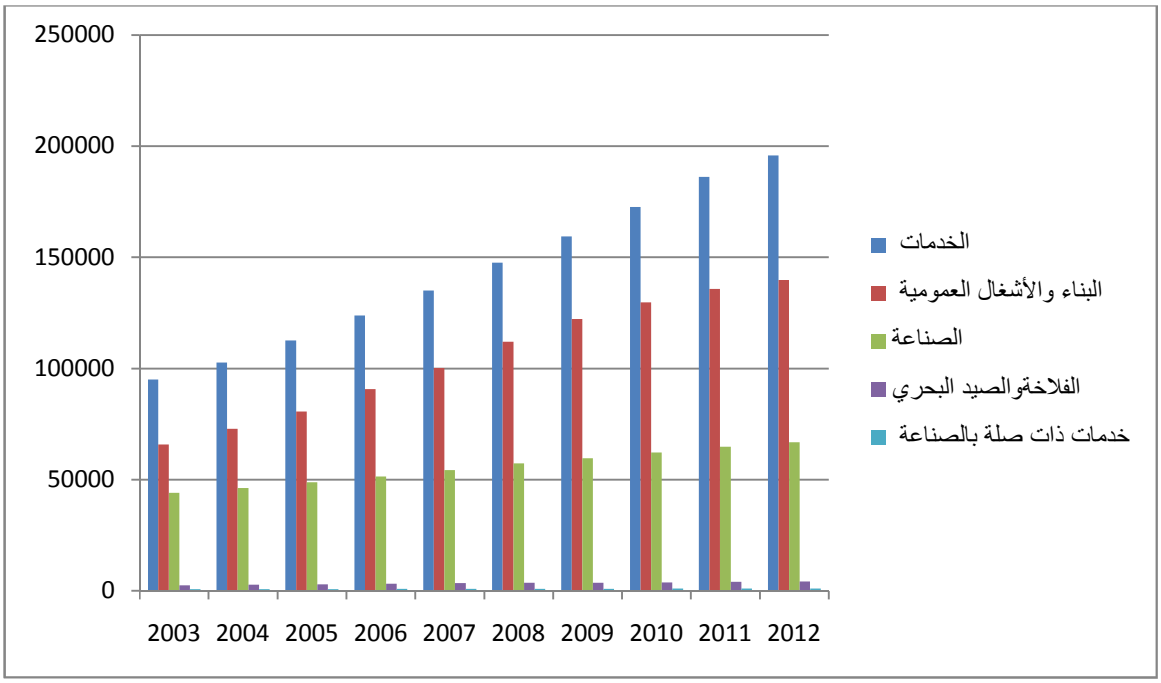

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(5).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5) و الشكل المترجم له أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر تنشط وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات، حيث نجد أن عددها تطور من سنة 2003إلى سنة 2012، حيث كان عددها في قطاع الخدمات سنة 2003 يقدر ب 94997 مؤسسة وأصبح في سنة 2012 يصل إلى 195885مؤسسة وهذا يعتبر تطور كبير في عددا المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات ، ويليها قطاع البناء والأشغال العمومية حيث شهد هو الآخر تطورا في عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال فنجد عددها خلال سنة 2003 كان 65799 مؤسسة وتزايد العدد حتى أصبح سنة 2012 يصل إلى 139875 مؤسسة، ثم نجد قطاع الصناعة حيث يعتبر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة فيه أقل من القطاعين السابقين ففي سنة 2003 كان عددها 44023 مؤسسة وفي سنة 2012 وصل العدد إلى 66841 مؤسسة ، ثم يأتي قطاع الفلاحة و الصيد البحري بعدد ضعيف ثم قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة حيث يشغلان النسبة الأقل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر .

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية لولاية بسكرة

ولاية بسكرة من الولايات التي تتوفي على نسيج مؤسساتي وإمكانيات معتبرة بما في ذلك الموقع الجغرافي و التمركز الصناعي، ما تزخر به من الموارد البشرية و الموارد الأولية المتنوعة بالإضافة إلى هياكل الدعم مما يخول الولاية اعتلاء مكانة في المشهد الاقتصادي و الوطني و الذي من شأنه تشجيع الاستثمار و تطور الاقتصاد المحلي.

المطلب الأول: تقديم عام للولاية [1]

أولا– الموقع الجغرافي:

تعد ولاية بسكرة بمثابة همزة الوصل بين الشرق و الغرب والشمال و الجنوب بفضل موقعها في الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر.

تقع بسكرة بوابة الصحراء في الجنوب الشرقي للجزائر على ارتفاع 112م من سطح البحر هذا ما يجعلها من بين المدن الأكثر انخفاضا في الجزائر، حيث تتربع الولاية على مساحة قدرها 21671كلم2 و تبعد عاصمة عن الجزائر ب: 400كلم.

يحد ولاية بسكرة من الشمال ولاية باتنة ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة و من الشمال الغربي ولاية مسيلة، ومن الجنوب الغربي ولاية الجلفة، ومن الجنوب ولاية الوادي.

ثانيا– الهياكل القاعدية :

1) **شبكة الطرقات:** تتخلل ولاية بسكرة شبة طرقات طولها 2389.74كلم موزعة على النحو التالي:

- 550.10 كلم طرق وطنية.
- 482.70 كلم طرق وطنية.
- 1356.94 كلم طرق بلدية منها 797.40 كلم غير معبدة.

2) **شبكة السكك الحديدية:** يقطع ولاية بسكرة خط السكة الحديدية من الشمال إلى الجنوب بطول

[1] – وزارة التجارة، غرفة التجارة و الصناعة الزيبان، بسكرة. متحصل عليه من : www. ccizbans. dz/ Biskra. aspx. ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28، الساعة 10:42.

130.13 كلم تتخلله ثلاثة محطات منها واحدة رئيسية ببسكرة وواحدة في لوطاية و الأخرى في القنطرة، يساهم هذا الخط في تنشيط الحركة الاقتصادية بين عدة ولايات من الجنوب الشرقي و قدرت الحمولة المنقولة سنة 2010 ب 7092 طن ذهابا و 276957 طن إيابا.

3) **شبكة النقل الجوي:** اعتبر مطار بسكرة أول ميناء جوي بإفريقيا حيث سجلت به رحلة سنة 1913 و هو يعرف توسعا باستمرار في حركة خطوطه الداخلية أو الخارجية .

4) الشبكة الكهربائية:

- نسبة الربط بالشبكة الكهربائية 92.93%.
- نسبة شبكة التطهير 90%.

5) شبكة المياه الصالحة للشرب و التطهير:

- نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب 92%.
- نسبة شبكة التطهير 90%.

6) **البيئة:** تضم ولاية بسكرة مركز للردم التقني للنفايات على مستوى أولاد جلال و بسكرة بالإضافة إلى مفرغة عمومية على مستوى القنطرة.

7) **السياحة:** تتوفر ولاية بسكرة على 5 فنادق مصنفة بطاقة استيعاب إجمالية قدرها 767 سرير و سبعة فنادق غير مصنفة بطاقة استيعاب قدرها 474 سرير

- المنابع الحموية: تتوفر ولاية بسكرة على أربعة (04) محطات حموية:

المنابع الحموية	التدفق درجة الحرارة /
حمام الصالحين	65ل (43°) ثا /
حمام البركة	40ل (52°) ثا/
حمام الروضة	05ل (40°) ثا /
حمام الشفة	20ل (27°) ثا /

- المعالم التاريخية و السياحية التي يمكن زيارتها :
  - مسجد سيدي عقبة أو عقبة بن نافع.
  - مدينة يدي خالد و مسجدها العتيق.

- مركب حمام الصالحين.
- المضايق الساحرة للقنطرة.
- واد عبدي البديع.
- واد لبيوض.
- مضايق تيغانمين.
- شرفات و مضايق غوفي الرائعة.
- مضايق مشونش.
- الواحات الجميلة.
- غابات النخيل و زاوية طولقة.

8) التربية و التكوين:

- التعليم الابتدائي: تحتوي الولاية على 353 مؤسسة للتعليم الابتدائي تضم عدد إجمالي للتلاميذ يقدر ب 84571 تلميذا .
- التعليم المتوسط: تقدر عدد المؤسسات التربوية في هذا الطور من التعليم ب 120 مؤسسة بمجموع 70541تلميذا .
- التعليم الثانوي: تضم الولاية حاليا 42 ثانوية بعدد إجمالي للتلاميذ قدره 26626 تلميذ.
- التكوين المهني: تتوفر الولاية على شبكة متنوعة من هياكل التكوين المهني تتضمن 15مركز للتكوين المهني و معهدين وطنيين و متخصصين في التكوين المهني و التمهين بطاقة استيعاب كلية مقدرة ب 4700 منصب بيداغوجي.
- التعليم العالي: العدد الإجمالي للطلبة 27069 طالب موزعين على ستة كليات تحتوي بدورها على ستة تخصصات.

9) الهياكل الصحية:

تتوفر الولاية على 04 مستشفيات 32 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية و 120 قاعة علاج.

ثالثا– الموارد البشرية:

1) الموارد الطبيعية:

فضلا عن موقعها الجغرافي فإن ولاية بسكرة تعتبر بمثابة مفترق الطرق الذي فيه كل

التبادلات الاقتصادية ، الثقافية والاجتماعية إلى جانب الثروات الطبيعية و الموارد المنجمية التي تزخر بها.

وما يزيد تعزيز قدرات الولاية المميزات الإضافية التالية:

- تمور دقلة نور بطولقة.

- سلالة الأغنام الأصلية بأولاد جلال.

- المنتجات المبكرة للخضر.

2) الموارد البشرية:

يقدر عدد سكان الولاية ب 775797 نسمة سنة 2010 بكثافة سكانية تقدر ب 36 نسمة/ كلم2.

- عدد الطبقة الشغيلة سنة 2010: 277976.

- نسبة البطالة سنة 2010: 10.01%.

- توزيع الطبقة الشغيلة:

- الإدارة 37169.
- الفلاحة 113120.
- الخدمات 51730.
- البناء والأشغال العمومية 31544.
- الصناعة 11573.
- قطاعات أخرى 32382.

المطلب الثاني: واقع التنمية المحلية بولاية بسكرة (برامج و مخططات التنمية في الولاية" 2004-2013")

في هذا المطلب سنحاول تحديد المؤهلات الاقتصادية لولاية بسكرة، وتجربة الولاية في تحقيق التنمية المحلية في إطار المخطط التنموي 2010-2014 .[1]

أولا- المؤهلات الاقتصادية لولاية بسكرة:

1) قطاع الفلاحة: عرف قطاع الفلاحة على مستوى ولاية بسكرة نموا لا يمكن تجاهله، حيث ما نسبته

[1]- وزارة التجارة، غرفة التجارة والصناعة الزيبان، بسكرة، المرجع نفسه.

77% من مجمل تراب الولاية يصنف كأراضي فلاحية بمساحة تقدر ب1652751 هكتار، تتميز ولاية بسكرة بطابعها الرعوي و الفلاحي هذا ما أهلها لتحقيق معدلات إنتاجية تتجاوز بكثير الحد الأدنى المحدد من قبل وزارة الفلاحة و المصالح الفلاحية للولاية فيما يتعلق بإنتاج التمور، الخضراوات،الحمضيات، الحبوب، واللحوم بنوعيها البيضاء و الحمراء.

إن فرص الاستثمار في مجال الفلاحة على مستوى الولاية تكمن أساسا في زراعة النخيل و التي تتركز على مستوى دائرة طولقة، فوغالة و أورلال أما بقية الدوائر فتخصص في المحاصيل المبكرة للخضر، ومما يعزز هذه الفرص الاستثمارية على مستوى الولاية و العضوية " الطبيعية" المطلوبة على المستوى المحلي وللتصدير.

إن ولاية بسكرة تمتلك عبر تاريخها معدلات مردودية جد عالية في مجال زراعة الحبوب حيث لا تضاهيها جهة أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط و ذلك بسبب مناخها وتربيتها الرملية التي تمكنها من تحقيق محصولين خلال السنة الواحدة.

ولعل ما يزيد من تعزيز فرص الاستثمار في الولاية هو توفيرها على موارد مالية جدد معتبرة تقدر 820 مليون متر مكعب موزعة على النحو التالي:

- المياه السطحية:

22 مليون متر مكعب مصدرها سد منبع الغزلان وسد فم الغرزة.

- المياه الجوفية:

798 مليون متر مكعب.

2) **قطاع السياحة**: تتنوع موارد ولاية بسكرة بين الثروات الطبيعية الخام و الإمكانيات المادية و البشرية

حيث تمثل المناطق المؤهلة كمناطق للتوسع السياحي،المناظر الطبيعية في بسكرة المواقع الأثرية والشطوط والسدود والينابيع الحموية والحمامات المعدنية ركائز ساعدت على تنمية قطاع السياحة و الوصول به لتقديم خدمات ذات نوعية راقية وتفتح باب الاستثمار تبعا لإستراتيجية ترقوية مسطرة تهدف إلى تشجيع الاستثمار و دفعه نحو العالمية مع المحافظة على الإرث الطبيعي الحضاري .

ولتجسيد الإجراءات الرامية إلى تنفيذ هذه السياسة للاستثمار في قطاع السياحة استفادت ولاية بسكرة من عدة عمليات أهمها :

- عملية تحديد وإعادة تهيئة المواقع السياحية القديمة كالقصور و المداشر التي تعد كنوزا تاريخية.

- إعادة مخطط ترقوي سياحي لكامل تراب الولاية .

- تهيئة الينابيع الحموية الغير مستغلة المنتشرة عبر الولاية.

- استفادة ولاية بسكرة من عملية تحديد وتهيئة خمس مناطق للتوسع السياحي.

3) قطاع الصناعة: [1] تتمتع الولاية بنسيج صناعي متنوع وذلك لاحتوائها على 07 شركات عمومية و60 مؤسسة خاصة إضافة غلى 26 منجم .

و يتمثل النسيج الصناعي للولاية في:

- صناعة المواد الغذائية وأعلاف الحيوانات، صناعة مواد البناء.
- صناعة الكابلات الكهربائية.
- صناعة الخشب و الورق و الطبع.
- الصناعات اليدوية و الحرفية كالنسيج و الطرز.

يشمل هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها: الأجر الأحمر، صناعة الكوابل الكهربائية، الصناعات الغذائية الدقيق، النسيج، الخشب و الورق وصناعات مواد البناء و الصناعة المختلفة إضافة إلى منتجات الصناعة التقليدية كالفخار.

ثانيا– واقع التنمية المحلية بولاية بسكرة (البرامج و الإنجازات التنموية بالولاية 2010–2015)

1 **القطاع الفلاحي:** [2] تعتبر ولاية بسكرة ولاية فلاحية و رعوية بامتياز، و نظرا لموقعها الجغرافي و تنوعها الإيكلوجي تستحوذ على إمكانيات من الموارد المائية و الأراضي الفلاحية التي سمحت بتوفر إنتاج نباتي و حيواني معتبر يساهم بشكل فعال في الأمان الغذائي و مكن الولاية من احتلال المراتب الأولى على مستوى الوطني، وتتربع ولاية على مساحة ب:3911663 هكتارمقسمة على النحو التالي:

- المساحة الفلاحية الصالحة: 185473هكتار
- منها أراضي مسقية: 108622هكتار.
- أراضي بور و رعوية: 1399746هكتار.
- أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة: 67532هكتار.
- مجموع الأراضي المستعملة للفلاحة: 1652751هكتار.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المديرية الولائية للصناعة و المناجم لولاية بسكرة، متحصل عليه من:
www. dipmepi- Biskra.com / secteur- industrie. aspx . تاريخ الاطلاع: 2017/04/30، الساعة، 11:06.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، ص 37، متحصل عليه من:
http://www.wilayabiskra.dz/files/download/partie-2sur2 تاريخ الاطلاع: 2017/05/03، على الساعة، 21:30.

- الغابات: 97729هكتار.

- الحلفاء: 13864هكتار.

- أراضي غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة: 386585هكتار.

➢ **برنامج التنمية الفلاحية:** حوصلة برنامج التنمية المدعم من طرف الصندوق الوطني لتطوير

الاستثمار الفلاحين ب: 161161022.58 دج مقسمة بين المكننة الفلاحية و الطاقة المستغلة في الفلاحة وتغليف عراجين التمر، المنقب، تربية النحل، غراسة الجبار و غراسة الزيتون .

- المحيطات المنشأة في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم108 المؤرخ في 23/02/2011
- عدد المحيطات المصادق عليها: 100 محيط.
- مساحة المحيطات المصادق عليها: 72384 هكتار.
- 82 محيط:تمت بها دراسة الجدوى التقنية الاقتصادية: بمساحة إجمالية تقدر ب:35815هكتار.
- 78 محيط' دراسة مجدية ' و 4 محيطات' دراسة غير مجدية' .
- 17 محيط مسجل للدراسة بمساحة 27855 هكتار وفق مقرر التمويل رقم 318 بتاريخ 03/09/2015 لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.

➢ المشاريع التنموية للاستثمار العمومي: وضعية عامة حول المشاريع التنموية للقطاع الفلاحي بالولاية:

- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب(FSDRS) الشطر الأول برنامج مركزي:

- مشروع الكهرباء الفلاحية على مسافة 100 كلم عبر ولاية بسكرة (الشطر الأول) الغلاف المالي المخصص لها 50000000.00 دج، أما المبلغ الملتزم يقدر ب: 4961100.00دج و المستهلكة 24806000.00دج.

- مشروع الكهرباء الفلاحية على مسافة 100 كلم عبر ولاية بسكرة (الشطر الثاني) الغلاف المالي المخصص لها 50000000.00دج، اما المبلغ الملتزم به يقدر ب: 36344000.00دج، و المستهلكة منه 20000000.00دج .

- صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC) برنامج مركزي:

- مشروع إنجاز مسالك فلاحية على مسافة 150 كلم عبر الولاية بغلاف مالي مقدر ب: 90000000.00دج الملتزم، والمستهلك منه 63063000.00دج و الذي أنجز منه 107 كلم ميدانيا أما المبلغ المالي المتبقي و المقدر ب: 26937000.00دج خصصناه لفتح 15.4 كلم مسالك فلاحية مع الدراسة و المتابعة و قد تم تعيين مكتب الدراسات و مقاولات الإنجاز.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي: برنامج لا مركزي:

– مشروع دراسة لبناء تقسيمات للفلاحة بغلاف مالي مقدر ب 5000000.00دج الملتزم به1905348.97 دج و المستهلك منه 1616449.59 دج تم إعداد الدراسة للتقسيمات الفلاحية(04) ببسكرة، طولقة، سيدي خالد، أورلال وهي الأن في طور الإنجاز.

– مشروع إنجاز مقر تقسيمية للفلاحة بطولقة: بغلاف مالي مقدر ب: 25000000.00دج الملتزم به: 24727485.40دج و المستهلك منه: 3272514.60دج و المشروع في طور الإنجاز.

- صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC) برنامج مركزي:

– إيصال الطاقة الكهربائية غلى محيطات الاستصلاح عبر ولاية بسكرة بقوام فيزيائي مقدر ب: 400كلم و غلاف مالي 1000000000.00دج و الملتزم به 937500000.00دج و المستهلك منه 468750000.00دج التي شملت 70 محيطا عبر 28 بلدية و هي في طور الإنجاز بنسبة إنجاز مقدرة ب: 83%.

- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (FDRMVTC) " الشطر الأول" برنامج مركزي:

– عملية تهيئة و حماية المسالك الصحراوية و تنمية تربية المواشي بغلاف مالي يقدر ب: 10000000.00دج

فقد خصصت لإنجاز آبار رعوية، تجهيزها بالطاقة الشمسية تخصيص لجنة لتعيين مكان المشروع لكن نظرا لعدم الانطلاق في المشروع فهو مجمد طبقا لتعليمة السيد الوزير الأول.

– عملية حماية و تنمية الواحات و الزراعة الواحاتية "الشطر الأول" بغلاف مالي يقدر ب: 435000000.00دج و الملتزم بها 6087049.78دج و المستهلكة 2816782.78دج .

– عملية تنمية إمكانات الإنتاج بتحسين الخدمات و تحديثها و توسيعها(الشطر الأول): بغلاف مالي مقدر ب: 540000000.00دج، الملتزم به 422402992.93دج، و المستهلك منه184933033.65دج.

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA) برنامج مركزي:

– مشروع فتح مسالك فلاحية على مسافة 100كلم عبر ولاية بسكرة مقسمة غلى 15 حصة بغلاف مالي مقدر ب: 150000000.00دج ، الملتزم به: 476000.00دج، حيث استهلك منها 467000.00دج شملت 15 بلدية أما الوضعية الحالية للمشروع في مرحلة الدراسة من طرف مكاتب الدراسات، لكن في ما يخص المشروع جمد طبقا لتعليمة السيد الوزير الأول. و يهدف هذا المشروع إلى فك العزلة عن الفلاحين و تغطية بعض ما تبقى من البرامج السابقة و تسهيل تنقل الفلاحين من و إلى مستثمراتهم.

– مشروع إيصال الطاقة الكهربائية إلى محيطات الاستصلاح عبر ولاية بسكرة بغلاف مالي يقدر ب: 250000000.00دج، الملتزم بها 247500000.00دج، و المستهلك منها123750000.00دج، و شملت 27 محيطا عبر 15 بلدية و هذا المشروع في طور

الإنجاز من طرف مؤسسة سونلغاز و يهدف هذا المشروع إلى حشد كميات أكبر من المياه و توسيع المساحات المذكورة أنها تقوم بعرض المشاريع مرة ثانية مع مقاولات الإنجاز مما يطيل في مدة الإنجاز كما أنه توجد عوائق في الميدان من طرف الفلاحين بسبب رفض الخطوط المراد إنجازها بغية إيصال الكهرباء غلى مناقبهم مباشرة.

- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (FSDRS) " الشطر الثاني" برنامج مركزي:

– عملية تهيئة و حماية المسالك الصحراوية و تنمية تربية الحيوانات بغلاف مالي مقدر ب:10000000.00دج، فقد خصصت لإنجاز آبار رعوية و تجهيزها بالطاقة الشمسية و العملية مجمدة أيضا لتعليمة السيد الوزير الأول.

– عملية حماية وتنمية الواحات و الزراعة الواحاتية بغلاف مالي مقدر ب: 433000000.00دج، الملتزم به: 400224307.52دج، أما المبلغ المستهلك يقدر ب: 60615307.59دج.

– عملية تنمية إمكانات افتتاح بتحسين الخدمات و تحديثها و توسيعها بغلاف مالي مقدر ب: 537000000.00دج، المبلغ الملتزم به هو393365.12دج، و المستهلك منه هو 393365.12دج.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010: برنامج مركزي :

عملية دراسة وإنجاز تجهيز 56 قسمة للفلاحة (الشطر الأول) يندرج ضمن هذه العملية مشروع دراسة و غنجاز تقسيمية للفلاحة بجمورة بغلاف مالي محدد ب: 26306000.00دج الملتزم به 251791.37دج، و المستهلك منه 251791.31دج، قمنا باختيار مكتب الدراسات لكن بعد صدور تعليمة السيد الوزير الأول الخاصة بالتجميد تم رفض الالتزام بالاتفاقية الخاصة بالدراسة من طرف الرقابة المالية و ذلك تطبيقا للتعليمة المذكورة أنفا.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2014/2010 برنامج لا مركزي:

– عملية إنجاز أربعة (04) مقرات لتقسيمات الفلاحة بغلاف مالي مقدر ب: 90000000.00دج الملتزم به 62697068.84دج، المستهلكة منه 3242323.66دج، و المقرات المخصصة للإنجاز هي مقر بسكرة، سيدي خالد، أورلال، سيدي عقبة و هي الآن في طور الإنجاز باستثناء تقسيمية سيدس عقبة و التي لم تنطلق نظرا لتغير موقع المشروع.

– عملية تجهيز 05 مقرات تقسيمات الفلاحة: بغلاف مالي مقدر ب: 15000000.00دج و عملية تجهيز هذه المقرات يكون بعد إنجازها لكن العملية جمدت في إطار تعليمة السيد الوزير الأول .

- برنامج دعم النمو الاقتصادي2014/2010: برنامج مركزي:

– عملية دراسة و إنجاز و تجهيز 56 قسمة للفلاحة: (الشطر الثاني) يندرج ضمن هذه العملية مشروع دراسة وإنجاز تقسيمية للفلاحة بفوغالة بغلاف مالي محدد للدراسة ب: 260000000دج المشروع و العملية جمدت في إطار تعليمة السيد الوزير الأول.

- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب (FSDRS) الشطر الثالث برنامج مركزي:

– عملية تهيئة و حماية المسالك الصحراوية و تنمية تربية الحيوانات بغلاف مالي مقدر ب: 10000000.00دج فقد خصصت لإنجاز آبار رعوية و تجهيزها بالطاقة الشمسية و هي مجمدة في إطار التعليمة المذكورة سابقا.

– عملية حماية و تنمية الواحات و الزراعة الواحاتية بغلاف مالي 433000000.00دج، الملتزم به: 165540.96دج، و المستهلك منه 164540.96دج، و للعلم أن العملية مجمدة أيضا.

– عملية تنمية إمكانات الإنتاج بتحسين الخدمات و تحديثها و توسيعها بغلاف مالي 537000000.00دج، كذلك العملية مجمدة.

- الصندوق الوطني الريفية (FNDR) البرنامج التكميلي 2013/برنامج مركزي

– مشروع إيصال الطاقة الكهربائية إلى محيطات الاستصلاح عبر ولاية بسكرة بغلاف مالي 1000000000.00دج، و الصفقة المتعلقة بالمشروع هي قيد الدراسة من طرف لجنة الصفقات العمومية للولاية حيث شملت 125 محيطا عبر 33، و فور التأشير على الصفقة من طرف اللجنة المختصة سوف تقوم بدفع التسبيقات الأولية المقدرة ب: 50% من مبلغ الصفقة و هذا حسب الشروط المنصوص عليها في الصفقة، ثم تسليم الأمر بالأشغال للمؤسسة المتعاقدة، و يهدف هذا المشروع إلى حشد كميات أكبر من المياه وتوسيع المساحات المسقية و تحسين ظروف المعيشة للفلاحين.

– مشروع دراسة و متابعة فتح المسالك الفلاحية بمقررة وزارية تحت رقم 911 بتاريخ 25-09-2014 المشروع جمد في إطار تعليمة السيد الوزير الأول.

– مشروع إنجاز و صيانة شبكات الصرف الثانوية نفس المقررة المذكورة آنفا و هو أيضا مجمد.

2 قطاع السياحة و الصناعة التقليدية:[1]

أ. السياحة:

- **الاستثمار السياحي العمومي**: استفادة القطاع ب 24 عملية فيغطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب و البرنامج الخاص بدعم النمو الاقتصادي

- المشاريع المستلمة: 10 عمليات مستلمة:

– تحديد و دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي ببسكرة 175 هكتار.

– دراسة وإنجاز و تجهيز مركز الإعلام و التوجيه السياحي ببسكرة.

– إنجاز مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي (طولقة، الحاجب، فم الخرزة، خنقة سيدي ناجي، القنطرة، الشقة).

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، مرجع سابق، ص ص،87-88.

- دراسة تهيئة المسالك القديمة الزاب الشرقي، الزاب الغربي.

- دراسة نضج وإنجاز مركز الصناعة التقليدية بأولاد جلال.

- إنجاز المخطط الترقوي للولاية.

- دراسة لتهيئة مناطق التوسع السياحي: سيدي خالد، مشونش، لوطاية.

- دراسة إنجاز مقر مديرية السياحة+ سكن وظيفي.

- إنجاز اللافتات الترويجية للمواقع السياحية.

- مشاريع في طور الإنجاز:

- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

- متابعة وإنجاز مقر مديرة السياحة+ سكن الوظيفي .

- دراسة لتهيئة الموقع السياحي لحبال مقابل سد فم الخرزة.

- دراسة لتهيئة الموقع السياحي على ضفة الواد الأبيض مشونش.

- إنجاز اللافتات الترويجية للمواقع السياحية.

- المشاريع التي لم تنطلق:

- دراسة إنشاء مناطق التوسع السياحي بجمورة، عين زعطوط، مزيرعة.

- تهيئة المسالك السياحية القديمة الزاب الشرقي، الزاب الغربي.

- دراسة إعادة الاعتبار و تهيئة المعالم السياحية القنطرة، مشونش، عين زعطوط، لوطاية، جمورة.

- تحديد مناطق التوسع السياحي: الحاجب، فم الخرزة، الشقة، طولقة

➢ **الاستثمار السياحي الخاص:**

- عدد المشاريع: 39.

- طاقة الاستيعاب: 4224 سرير.

- عدد الغرف: 2022 غرفة.

- المشاريع في طور الإنجاز: 20.

- المشاريع السياحية المتوقفة: 08.

- المشاريع السياحية التي لم تنطلق: 05.

- المشاريع التي على مستوى الوزارة: 06.

و كإحصائيات لسنة 2015 نجد:

* الهياكل الفندقية: 15 مؤسسة فندقية فيها: 1393 سرير، 625 غرفة، 381 عامل.

* الفنادق المصنفة: 10 فيها: 02 ثلاثة نجوم، 06 نجمة واحدة، 02 بدون نجمة،هياكل معدة للفندقة: 05.

* وكالات السياحة والأسفار: 20 وكالة فيها: 17 وكالة متحصلة على رخصة الاستغلال، 03 وكالة في انتظار الرخصة.

ب. **مصلحة الصناعة التقليدية:**

في إطار ممارسة مهامها تقوم المديرية بمتابعة تنظيم عمليات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية كما تسعى إلى تنمية قطاع الصناعة التقليدية و ترقية نشاطاته بالتنسيق مع غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بتسطير برامج ترقوية طوال السنة، تمثلت بشكل خاص في التأطير و المساهمة في تنظيم مجموعة من التظاهرات و المعارض لبيع منتوجات الصناعة التقليدية و التقاء الحرفيين و تبادل التجارب بالإضافة غلى عمليات تفتيشية و توعوية و حملات لصالح الحرفيين.

* وحدات وتعاونيات الصناعة التقليدية:

- ش ذ م م فخار تقليدي مشونش.

- مؤسسة البلدية للخزف و الزليج القنطرة تابعة لمؤسسة تسيير مساهمة الدولة (عنابة).

- مؤسسة الفتح للغزل و النسيج سيدي خالد (لصالح العمل).

- ورشة جنان فؤاد للفخار و الخزف القنطرة.

- ورشة عكاشة عبد الله للفخار و الخزف القنطرة.

- مجمع الفخار خنقة سيدي ناجي، خبزي عبد الحميد.

- تعاونيات الفخار التقليدي مشونش.

- تعاونية النجاح.

- تعاونية الإزهار.

- تعاونية الوفاء.

- تعاونية المستقبل.

* الإحصائيات المسجلة سنة 2015 نجد:

- عدد الحرفيين المسجلين: 14944.

- إنتاج المواد: 1990.

- الصناعة التقليدية الفنية: 7105.

- الصناعة التقليدية الخدماتية: 5849.

- عدد الحرفيين الذين استفادوا من دعم الصندوق: 28 حرفي.

3 قطاع التشغيل: [1]

برامج ترقية القطاع في سنة 2015:

قطاع النشاط	المناصب الدائمة	المناصب المؤقتة	المجموع
صندوق التأمين على البطالة	1370	0	1370
القرض المصغر	1996	0	1996
جهاز المساعدة على الإدماج المهني	0	1465	1465
منحة إدماج للنشاط الاجتماعي	0	100	100
جهاز إدماج حاملي الشهادات	0	855	855
فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	390	0	390
جهاز الإدماج المهني للعقد المدعم	531	0	531
الجزائر البيضاء	0	584	584
نشاطات احتياجات الجماعات	0	337	337
المجموع	4287	3341	7628

تتلخص نشاطات القطاع لسنة 2015:

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 151.

قطاع النشاط	المناصب الدائمة	المناصب المؤقتة	المجموع
الإدارة العمومية	1804	495	2299
الطاقة و المناجم	12	159	171
الصناعة و المؤسسات ص و م	704	9354	10058
السياحة و الخدمات	485	6450	6935
السكن و البناء والأشغال العمومية	298	1661	1959
الفلاحة و الري	282	3746	4028
الغابات	10	128	138
البيئة	09	125	134
المجموع	3604	22118	25722

المصدر: البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015،ص،151.

* الاستثمار العمومي و الخاص:

عدد المشاريع المصادق عليها في إطار الاستثمار 791 مع إنشاء مناصب شغل متوقعة تقدر ب: 58239 منصب عمل.

4 قطاع الصحة و السكان:[1]

عرف قطاع الصحة و السكان لولاية بسكرة تحسنا ملحوظا في التكفل بصحة المواطن و تحسين الخدمات الصحية المقدمة له، محتوى البرنامج المسجل لفائدة القطاع إلى غاية 2015:

يحتوي البرنامج على غلاف مالي قدرة: 3378000000.00دج في إطار صندوق PCCE ومن مشروع منذ سنة 2008 تخص إنجاز مستشفيات بكل من القنطرة 60 سرير و مشونش 120 سرير و الوحدات الخفيفة و مستشفى أولاد جلال، مركز لحقن الدم، إنجاز دار لمرضى السكري، إنجاز و تجهيز عيادة ولادة 80 سرير ببرج بن عزوز.

و في إطار PSDRS يحتوي على غلاف مالي قدره: 1969759000.00دج و يحتوي على 05 عمليات منفردة أهمها إنجاز مستشفى 80 سرير ببلدية زريبة الوادي، وإنجاز جناح الاستعجالات الطبية الجراحية بكل من بلدية أولاد جلال و سيدي عقبة.

أما الغلاف المالي لبرنامج FSDRS فيقدر ب: 5620000000.00دج و يحتوي على 06 عمليات

وهي دراسة متابعة إنجاز و تجهيز مستشفى 240 سرير ببسكرة، دراسة متابعة إنجاز مستشفى 60 سرير Cardio-Vasculaire ببسكرة، دراسة متابعة إعادة تهيئة مستشفى الأمراض العقلية بمشونش إلى مستشفى عام، اقتناء 03 أجهزة سكانير لفائدة طولقة، أولاد جلال و القنطرة، اقتناء 10 سيارات اسعاف و اقتناء تجهيزات طبية.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، مرجع سابق، ص ص،16-19.

➢ **الإنجازات المستلمة:** تم استلام سنة 2015 عدة مشاريع و هي:

- 02 عيادتين طولة و أولاد جلال، 02 جهاز سكانير، 10 سيارات إسعاف، 03 محطات لتصفية الدم لمرضى القصور الكلوي.

➢ المشاريع الجاري إنجازها: خلال سنة 2015 تم متابع إنجاز مجموعة من المشاريع منها ما يخص إهادة التأهيل للمجمعات الصحية وأخرى استفادت منها الولاية في إطار البرنامج التكميلي (FSDRS) بغلاف مالي قدره 5650000000.00دج ، نذكر منها:

- دراسة وإنجاز مجمع صحي بسيدي غزال.
- دراسة ومتابعة لإنجاز مصلحة الولادة 80 سرير ببرج بن عزوز .
- دراسة و متابعة إنجاز مصلحة الإنعاش الطبي 30 سرير ببسكرة.
- دراسة و متابعة إنجاز مركز الأم و الطفل بزريبة الوادي.
- دراسة و متابعة إنجاز مركز الأم والطفل بأولاد جلاد.
- دراسة وإنجاز مستشفى 60 سرير بالقنطرة.
- دراسة وإنجاز مستشفى 80 سرير بزريبة الوادي.
- دراسة و متابعة إنجاز عيادة متعددة الخدمات بطولقة.
- دراسة و متابعة إنجاز عيادة متعددة الخدمات بأولاد جلال.
- دراسة ومتابعة إنجاز مستشفى 100 سرير بأولاد جلال.
- دراسة و متابعة إنجاز دار لمرضى السكري.
- اقتناء 10 سيارات إسعاف.
- اقتناء 03 أجهزة سكانير لفائدة طولقة، أولا جلال و القنطرة.
- اقتناء تجهيزات طبية.
- دراسة ومتابعة إنجاز مستشفى 240 سرير بالقطب الحضري الجديد بالمنطقة الغربية بسكرة.
- دراسة ومتابع وإنجاز مستشفى 60 سرير للأمراض القلب والأوعية بالقطب الحضري الجديد بالمنطقة الغربية بسكرة.

5 قطاع السكن: تميز قطاع السكن بمختلف الصيغ للخماسيين 2009/2005و 2014/2010إلى غاية نهاية سنة 2015 بتحقيق النتائج التالية: [1]

- **السكن العمومي الإيجاري LPL**:

- برنامج القضاء التدريجي على السكن الهش تم إنجاز 95 وحدة .

- برنامج الجنوب: تم إنجاز 24 سكن.

- السكن المخصص لقطاع التربية: 42 سكن.

- البرنامج الخماسي 2014/2010: تم إنجاز 1628 وحدة والانطلاق في 277 وحدة

- البرنامج التكميلي للبرنامج الخماسي 2014/2010: تم الانطلاق في 2000 وحدة بنسبة 30% و500 تم إسنادها للمقاولات.

- **السكن التساهمي و السكن الترقوي المدعم LSP/LPL**:

- المنطلقة: 240 سكن.

- عدد السكنات المنتهية لسنة 2015: 836 سكن أما السكنات المستلمة سنة 2014 تقدر ب:528 سكن، أي بنسبة 158% مقارنة مع حصيلة سنة 2014.

- **السكن البيع بالإيجارLV**:

- المسجلة: 1200 سكن.

- المنطلقة: 800 سكن.

- في طور الدراسة:400 سكن.

- **السكنات الوظيفية**:

- تم الانطلاق خلال السداسي الثاني من سنة 2015 في 179 سكن وظيفي بالنسبة للسكنات التابعة للتعليم و كذا الانطلاق في 82 سكن وظيفي تابعة لقطاع التربية.

- **السكن الريفي**:

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، مرجع سابق، ص ص،16-19.

- تمثلت حصيلة النشاط لسنة 2015 للسكن الريفي في تحقيق النتائج التالية:

– عدد مقرات التأهيل المنجزة: 2237.

- عدد السكنات المستلمة: 2901و تمثل نسبة 141% من حصيلة سنة 2014 المقدرة ب: 2051 سكن.

- عدد السكنات المنطلقة: 1738و تمثل نسبة 145% من حصيلة سنة 2014 المقدرة ب: 1194 سكن.

➢ **إعادة الاعتبار للسكنات الفردية:**

أما حصيلة سنة 2015 فتمثلت في ما يلي:

- المنطلقة: 1489 سكن و تمثل نسبة12.4 % مقارنة بالسكنات المستلمة سنة 2014 المقدرة ب: 701 سكن.

- المنتهية: 423 سكن تمثل نسبة124.4% مقارنة بالسكنات المستلمة في سنة2014 المقدرة ب: 340 سكن.

6 قطاع البيئة: حقق القطاع خلال سنة 2015 النتائج التالية: [1]

➢ **مصلحة البيئة الحضرية:** ويتمثل دور هذه المصلحة في متابعة المشاريع الخاصة بالقطاع حيث تم

إنجاز و تسليم العديد من المشاريع المتمثلة في :

- إتمام إنجاز 02 مركزين للردم التقني للنفايات المنزلية لبلدية أولاد جلال و بسكرة ودخولهما حيز الاستغلال.

- الانطلاق في إنجاز مفرغة عمومية ببلدية جمورة مع نسبة انجاز تقدر ب:50%.

- الانطلاق في انجاز مفرغة عمومية ببلدية القنطرة وتم تعين المقاولة المكلفة بالانجاز.

-أعداد مخططات التوجيهية لتسير النفايات الحضرية المنزلية لبلديات الولاية والمتمثلة في 23 مخطط على مستوى الولاية (تم الانتهاء من الانجاز)، في انتظار الانتهاء من البلديات المتبقية و المقدر ب:07 مع نهاية سنة 2016.

-إنجاز مركز لفرز و تجمع النفايات، ي انتظار دخوله حيز الاستغلال بعد الانتهاء من أشغال التهيئة.

- إنجاز مرصد لمراقبة البيئة ،أما التجهيزات المخبرية فهي في طور الاقتناع.

- إعادة الاعتبار لحديقة 05 جويلة(تم الانتهاء من الانجاز)، كما قد تم تدعيم الغلاف المالي بمبلغ جديد يقدر ب: 35.000.000.00دج للبدء في الشطر الثاني لعملية إعادة الاعتبار للحديقة و الإجراءات المتعلقة بالمناقصة الجارية.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، مرجع سابق، ص ص، 67-68.

- مشروع إنجاز مركز ردم النفايات الحضرية ما بين بلديات ببلدية سيدس عقبة، تم الانطلاق في المشروع من خلال تعيين المقاولة.

- مشروع إنجاز مركز للردم النفايات ما بين البلديات بلدية طولقة (لم يتم الانطلاق).

- تم الاستلام النهائي لمشروع إعادة الاعتبار لحديقة لندو بسكرة.

- إنجاز مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية لولاية بسكرة وهو في طور الإنجاز بنسبة تقدر ب: 60%.

- إنجاز مركز ثاني للردم التقني للنفايات المنزلية ما بين البلديات ببلدية بسكرة و ذلك لعدم كفاية المركز الأول و كذا بعده عن مقر البلديات المجاورة لبلدية بسكرة و المتمثلة في بلدية شتمة، وإجراءات المناقصة جارية.

- اقتناء حاويات بلاستيكية بسعر 660 لتر ضمن عمليات إنجاز مركز للفرز مع التجميع.

* كما قد تم إصدار قرار بلدية بتخصيص الموقع المتواجد ببلدية شتمة كمركز لرمي النفايات الهامدة وكذا إصدار قرار ولائي يمنع رمي بقايا الورشات بالأماكن غير المخصصة لها.

* يمكن اعتبار أن جل المشاريع التي يضمها القطاع البيئة تصب في جوهر واحد وهو : حماية المحيط ترقية الإطار المعيشي للمواطن، المحافظة على مجال البيئة المتنوع و الذي تسخر بها هذه الولاية.

➢ **مصلحة البيئة الصناعية**: يتمثل دور المصلحة في المراقبة و المتابعة المستمرة للنشاطات التي لها

تأثير مباشر على البيئة وخاصة المتعلقة بالاستثمار، حيث يتم دراسة الدراسات المقدمة من طرف المستثمرين والمتمثلة في دراسات التأثير على البيئة و الموجز التأثير على البيئة بالإضافة إلى المراجعة البيئية، مع إعادة المقررات المسبقة التي تسمح ببدء النشاط حسب تصنيفه:

- دراسة وإنجاز التأثير على البيئة: 146 .

- دراسة خطر: 85 في طور الدراسة.

- تم المصادقة على 41 ملفا وإصدار 41 قرار الموافقة.

- رفض 20 دراسة اعدم تطابقها مع المراسيم المعمول بها في هذا المجال.

- تم إصدار 03 رخص استغلال.

7 **قطاع الأشغال العمومية:**[1] تمتد شبكة الطرق بولاية بسكرة على مسافة 3036.24كلم موزعة على:

- 550.100كلم طرق وطنية.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2015، مرجع سابق ص ص، 67-68.

- 735.70كلم طرق ولائية.
- 1750.44كلم طرق بلدية.

➢ **البرنامج الخماسي 2009/2005**: استفادت مديرية الأشغال العمومية في إطار هذا البرنامج

ب: 51 عملية بغلاف مالي 12.864.234.000.00دج .

➢ **البرنامج الخماسي 2014/2010**:

* البرنامج غير ممركز: العمليات المنجزة و المغلقة

– عملية صيانة الطرقات بلدية الشطر 2011: 27عملية بنسبة أشغال 100%.

– عملية إصلاح المعابر المائية وإعادة تحميل و حماية جوانب الطريق: 04 عمليات ملف مغلق لدى مديرية البرمجة منذ تاريخ 09/09/2015.

– عملية صيانة الطرق البلدية – البرنامج التكميلي الشطر2014 (FSDRS) .

– مشروع حصة المؤسسات الصغيرة: 02 حصتين بنسبة أشغال 100%.

*البرنامج الممركز: العمليات المنتهية و المستلمة.

– عملية صيانة الطرق الوطنية: 12 عملية بنسبة أشغال 100%.

– عملية صيانة الطرق الوطنية شطر 2011:04 عمليات ملف مغلق بنسبة أشغال 100%.

– عملية صيانة الطرقات الوطنية الشطر2012 BSSE: 20 عملية بنسبة 100%.

➢ **البرنامج الخماسي 2019/2015**: (برنامج سنة 2015) : البرنامج الممركز يضم أكثر من 17 عملية.

- أهم الإنجازات المستلمة سنة 2015:

– ازدواجية الطرق الوطني (03-46) على مسافة 16كلم.

– إعادة إلى مستوى الطرق الوطنية(03-31-87-46ب) على مسافة 81كلم.

– إعادة إلى مستوى الطرق الولائية(60-03-54-04) على مسافة 87كلم.

– صيانة طرق البلدية(61-10-02) غلى مسافة 24كلم.

- المنشآت الفنية: إنجاز 08 منشآت.

- تزويد ووضع عاكسات الأضواء بالطريق الرابط بين بلديتي الحاجب و مليلي على مسافة11 كلم.

- الإشارات الأفقية: 550كلم على طرق وطنية.

- الإشارات الأفقية: 87كلم على طرق ولائية .

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة و دورها في تحقيق التنمية المحلية

نتطرق في هذا المطلب إلى تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة خلال الفترة 2015/2005، بالإضافة إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية لولاية بسكرة.

أولا– تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة:

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حركية وديناميكية ملحوظة و يرجع ذلك إلى الدور البارز الذي أضحى يؤديه هذا القطاع ، حيث تحتل ولاية بسكرة المرتبة 31 وطنيا من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و المرتبة 03 على مستوى جهة الجنوب .

الجدول رقم(6) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية بسكرة خلال الفترة(2015/2005):

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات خ.ص.م	2937	3233	3561	3987	4499	4733	5230	5611	5861	6169	7015

المصدر: البيان السنوي لنشاطات الولاية لسنة 2015، ص، 139.

الشكل رقم (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في ولاية بسكرة (2005-2015)

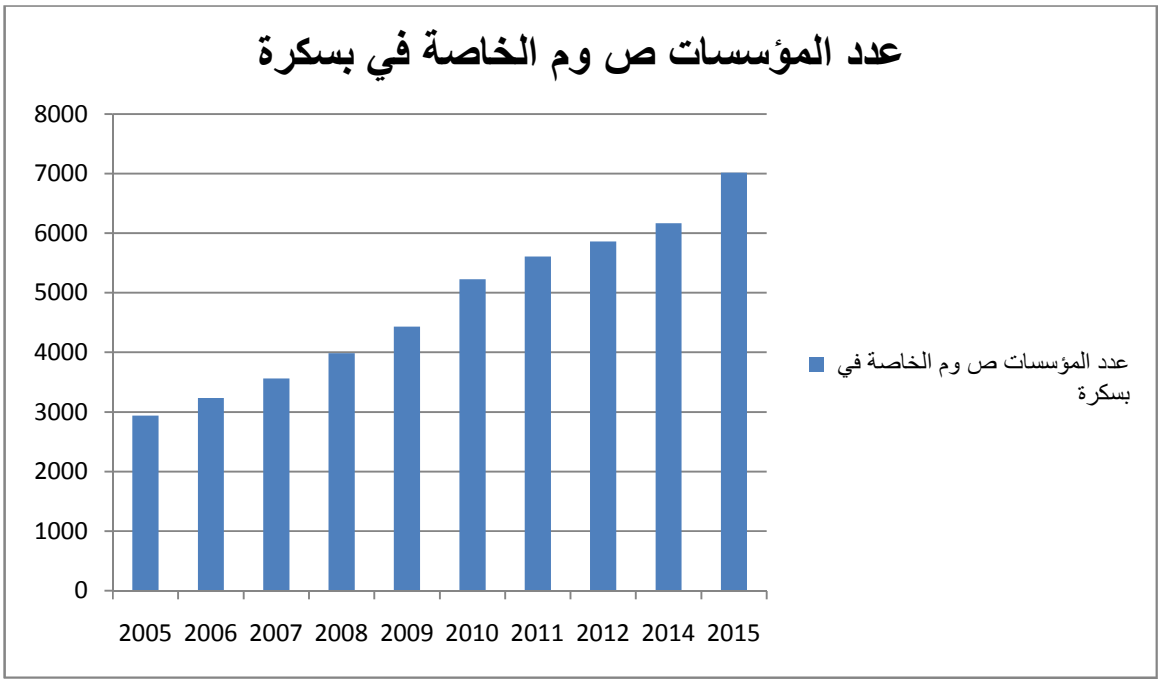

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معديات الجدول رقم (5).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 تطور في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة حيث كانت في سنة 2005 2937 مؤسسة بينما أصبح عددها في سنة 2015 :7015 مؤسسة أي أن هناك زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات في الولاية بفعل ما شهدته السنوات الأخيرة من برامج ومخططات تنموية في الولاية .

تتوزع المؤسسات الخاصة حسب بلديات الولاية كالأتي و الجدول التالي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم(7): توزيع المؤسسات الخاصة حسب بلديات الولاية خلال سنة 2013:

الرقم	البلدية	م ص م الخاصة لسنة 2013	نسبة م ص م الخاصة
1	بسكرة	3610	61.60
2	الحاجب	35	0.60
3	لوطاية	49	0.84
4	جمورة	61	1.04
5	برانيس	20	0.43
6	القنطرة	113	1.93
7	عين زعطوط	26	0.44
8	سيدي عقبة	178	3.04
9	الحوش	09	0.15

10	شتمة	62	1.06
11	عين الناقة	18	0.31
12	زريبة الواد	126	2.15
13	امزيرعة	09	0.15
14	الفيض	38	0.65
15	خ سيدي ناجي	08	0.14
16	امشونش	38	0.65
17	طولقة	265	4.52
18	بوشقرون	64	1.09
19	برج بن عزوز	14	0.24
20	ليشانة	55	0.94
21	فوغالة	38	0.65
23	لغروس	67	1.14
24	أولاد جلال	354	6.04
25	الدوسن	86	1.47
26	الشعيبة	24	0.41
27	سيدي خالد	229	3.91
28	البسباس	11	0.19
29	راس الميعاد	03	0.05
30	أورلال	54	0.92
31	امليلي	27	0.46
32	المخادمة	28	0.48
33	أوماش	62	1.06
34	ليوة	80	1.36
المجموع		5861	100

المصدر: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متحصل عليه من: http// :www. Dipmepi- biskra.com/page.asxp ? page-id-57

تاريخ الاطلاع: 2017/05/08، على الساعة 21:35.

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيع المؤسسات الخاصة في ولاية بسكرة على البلديات توزيع غير متكافئ، حيث نجد أن بلدية بسكرة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات،تملك 3610 مؤسسة أي ما يعادل 61.59% من مجموع المؤسسات في الولاية، تليها بلبدية أولاد جلال بعدد 354 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 6.04 % ، والمرتبة الثالثة لبلدية طولقة بنسبة 4.52% ،و النسبة الباقية متوزعة على باقي البلديات.

الجدول رقم(8): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في ولاية بسكرة حسب النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2013

النشاط	النسبة%	عدد م ص و م الخاصة
الخدمات	45.38	2660
البناء والأشغال العمومية	45.79	2684
الفلاحة والصيد البحري	10.60	35
خدمات ذات صلة بالصناعة	0.17	10
المجموع	100	5861

المصدر: مديرية الصناعة و المناجم لولاية بسكرة ، إحصائيات سنة 2013.

الشكل رقم(3) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة حسب النشاطات الاقتصادية لسنة 2013.

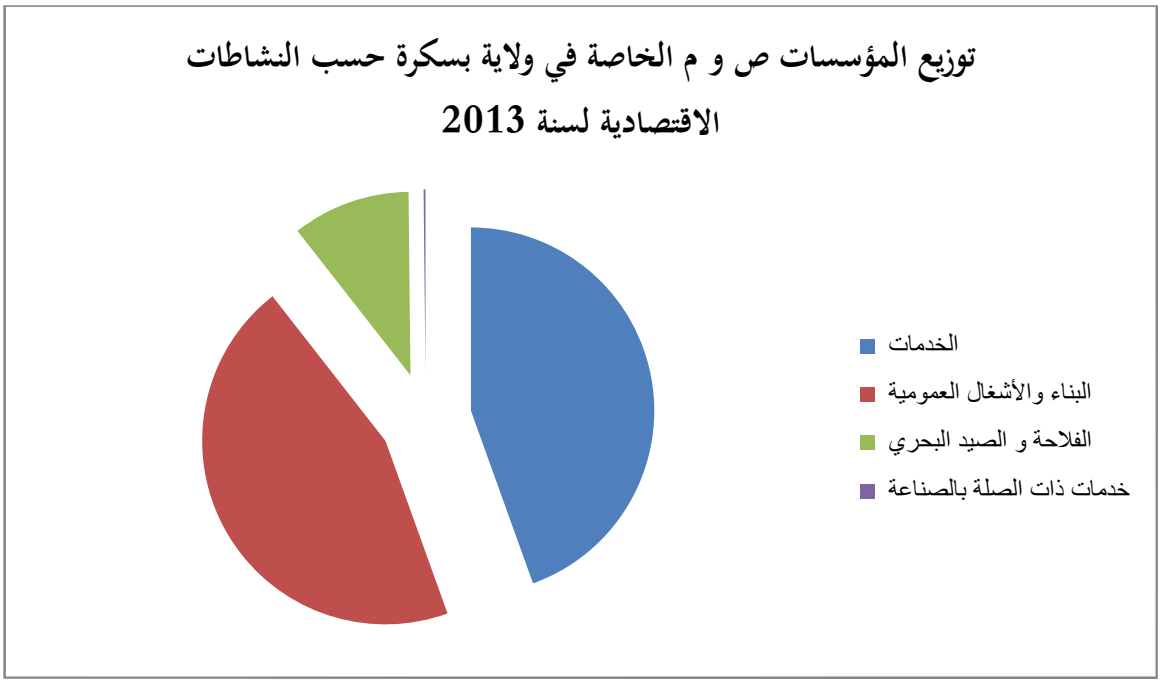

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم 8

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 و الشكل المرافق له أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في ولاية بسكرة تنشط أغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث يصل عددها إلى 2686 في سنة 2013 ما نسبته 45.79% ، ويليه قطاع الخدمات حيث يشغل نسبة 45.38% من المؤسسات حيث يمثل عددها 2660 مؤسسة ، ثم يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة ضعيفة تقدر ب: 10.60% بعدد 35 مؤسسة فقط ، ثم فالأخير نجد المؤسسات الناشطة في تقديم الخدمات ذات الصلة بالصناعة بنسبة ضعيفة

جدا 0.17% ب 10 مؤسسات فقط ، ومن هنا يتضح لنا أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة ذات طابع خدماتي وناشطة أغلبها في البناء والأشغال العمومية بينما تشهد الولاية ضعف كبير في قطاع الفلاحة و الصناعة.

ثانيا– مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية بسكرة:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة التجارية واستغلال الموارد المتاحة و المحافظة عليها، حيث يعتبر هذا القطاع مستقطبا للمستثمرين في المنطقة، ويمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية من خلال ما يلي:

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشغيل اليد العاملة العاطلة بولاية بسكرة: [1]

تحتل ولاية بسكرة المرتبة(31) على المستوى الوطني من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمرتبة (3) على مستوى جهة الجنوب، وتمثل هذه الأخيرة حوالي 16% من إجمالي عدد المنشآت العاملة والنشطة اقتصاديا في ولاية بسكرة، ويشهد هذا القطاع اهتمام متزايد على مستوى الولاية يرجع ذلك إلى المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة نظرا لقدراتها الرأسمالية المحدودة والتكلفة المنخفضة لاستحداث مناصب شغل جديدة، وحسب مديرية الصناعات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر حيث يقدر عددها حوالي مؤسسة 4733خلال سنة 2010، ووصل عددها في سنة 2015 إلى 7015 مؤسسة .

ومن خلال الجدول رقم (9) يمكن عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المشتغلين خلال السنوات 2007، 2008، 2009، 2010، حسب ما توفر من إحصائيات.

الجدول رقم(9): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وعدد العمال لسنوات 2007 2008، 2009و 2010.

السنوات	2007	2008	2009	2010
عدد الم ص و م	3561	3987	4499	4733
عدد المشتغلين	38283	39814	42203	46001
نسبة تطور التشغيل مقارنة بنسبة 2007	–	%4	%6	%9

المصدر: شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر– دراسة حالة ولاية بسكرة–** المرجع نفسه، ص، 11.

[1] – شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر– دراسة خاصة لولاية بسكرة–**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،يومي:15/16-11-2011، جامعة لمسيلة، ص، 11.

يوضح الجدول أعلاه الزيادة الملحوظة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة إلى أخرى حيث بلغ عددها سنة 2007 حوالي 3561مؤسسة، ثم أصبح سنة 2008 إلى 3987 مؤسسة، أما سنة 2009 فقد وصل العدد إلى 4499 مؤسسة ،وبلغ سنة 2010 حوالي 4733 مؤسسة. هذا التزايد ما هو إلا دليل على تطور هذا القطاع في الولاية وهذا ماساهم أيضا في التزايد المستمر في عدد المشتغلين من سنة إلى أخرى، حيث نجد عدد المشتغلين سنة 2007 حوالي 38283 عامل، ثم زاد سنة 2008 بنسبة 4% فأصبح العدد 39814 عامل، وكانت الزيادة سنة 2009 حوالي 6% حيث وصل العدد إلى 42203 عامل، وفي سنة 2010 وصل عدد العمال إلى 46001 عامل بنسبة زيادة تقدر ب 9%.

2. **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل القطاع الفلاحي:**[1] تعتبر ولاية بسكرة

مستثمرة فلاحية تضم أزيد من 140 ألف بيت بلاستيكي موزعة بين الزاب الغربي و الزاب الشرقي، وحسب الإحصائيات تم إحصاء 48 مؤسسة صغيرة و متوسطة في مختلف القطاعات.

وحسب المصالح الفلاحية بالولاية تم إنشاء 9700 مستثمرة فلاحية في مختلف الشعب خلال سنة 2016، تم تمويلها بقيمة 1200 مليار سنتيم، دخلت مرحلة الإنتاج المتنوع .

من جهة أخرى كشفت المعطيات أن العقارات الفلاحية التي تزيد مساحتها عن 10 هكتارات، فاقت مساحتها على مستوى 14 محيطا في 10 بلديات من الولاية، وفيما يتعلق بالعقارات الموجهة للاستثمارات الصغيرة الموجهة لفئة الشباب التي تقل عن10 هكتارات في إطار عقود الامتياز فقد بلغت مساحتها الإجمالية حوالي 37 ألف هكتار، خصصت منها 3270 قطعة للتوزيع .

يذكر أن ولاية بسكرة الرائدة في مجال الفلاحة ، خاصة من ناحية تنوع ووفرة المنتوج الفلاحي مبكرا، حيث تحصى الولاية 03 شعب إستراتيجية (شعبة الخضراوات المبكرة المنتجة داخل البيوت البلاستيكية متعددة القبب، شعبة تربية الأغنام سلالة أولاد جلال، وشعبة التمور وبالأخص صنف دقلة نور)، تستوجب الاهتمام والتي يمكن أن تحدث قفزة نوعية وفي مدة قصيرة لاقتصاد بديل خارج المحروقات.

من المفترض أن يلعب القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة الدور الإستراتيجي في تحقيق التنمية المحلية حيث يعتبر المجال الفلاحي في ولاية بسكرة واحد من أبرز المجالات الاقتصادية ومن أهم أقطاب التشغيل ، نظرا لطبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة فيها و البرامج التنموية المقدمة للشباب كما رأينا سلفا، ولكن ما نلاحظه قلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الفلاحية حيث يبلغ عددها 35 مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2013 ، و هذا العدد لا يمثل شيء أمام ما تزخر به الولاية ، ويبقى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال يظهر فقط من خلال استعمال منتجاتها كمواد أولية للصناعات الغذائية لا أكثر كما أن مجمل استثمارات الأفراد في القطاع الفلاحي تكون بشكل فردي دون مساهمتهم في إنشاء مؤسسات مصغرة و متوسطة.

[1] – الموافقة على 200 ملف استثماري، مدير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة ، متحصل عليه من:
www. Djarairess.com/ecgcgaab/ 17752. تاريخ الإطلاع: 2017/05/18، على الساعة: 14:30.

3. **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل القطاع الصناعي**: تتمتع الولاية بنسيج صناعي متنوع وذلك حتوائها على العديد من الصناعات (صناعة المواد الغذائية ، صناعة الكابلات الكهربائية ، صناعة مواد البناء، صناعة الخشب والورق)، كما تضم الولاية منطقة صناعية واحدة، مناطق تجهيزات و منطقة حظائر وعدة مناطق للنشاطات ، تستطيع أن تستوعب العديد من المشاريع الاستثمارية، إلا أن نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الصناعي يعتبر محدود حيث يقدر عدد المؤسسات الصناعية 10 مؤسسات حسب الجدول اعلاه ، و بالرغم من توفر المواد الأولية إلا أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبقى ضعيف جدا ، وهذا يعني عدم استغلال الموارد المتاحة وجعلها في خدمة التنمية المحلية.

4 **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل القطاع السياحي**: [1] يعرف قطاع السياحة بولاية بسكرة منذ سنة 2011 تحولا

جذريا في بنيته التحتية بع الركود الذي كان يعرفه قبل هذه السنة وهو ما جعل الولاية واحدة من أهم الأقطاب السياحية على مستوى الوطن، ويوجد بالولاية أربع مناطق توسع سياحي تم الانتهاء من إعداد دراسة التهيئة السياحية لها، وهي مفتوحة على الاستثمارات الخاصة وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ستساهم في تنمية هذا المجال السياحي، وقد تمت الموافقة على المشاريع الخاصة وأهمها إنجاز مركب سياحي للتداوي بالرمال، ومنطقتان(2) للتوسع السياحي" القنينة وخنقة سيدي ناجي"، وثلاث مناطق (3) أخرى للتوسع السياحي تم الانتهاء من دراستها، وبفضل جهود الولاية في الاهتمام بقطاع السياحة وتوفير العقار السياحي ومنح الامتيازات الضريبية للمستثمرين ، فقد سجل وجود 57 مشروع ومؤسسة صغيرة و متوسطة فاعلة في هذا القطاع والتي وفرت حوالي 3377 منصب عمل، وتضم الولاية 15 فندقا توفر 611 منصب عمل، إضافة إلى توفر مؤسسات حموية (حمام الصالحين وحمام البركة، حمام الروضة وحمام الشقة)

نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تمتلك مناطق سياحية جد راقية محدودة وغير مرتفعة في حين يمكنها أن تحقق للولاية اكتفاء ذاتي ومالي وثقافي بمجرد استغلالها، لذلك يستوجب على السلطات المحلية توعية الشباب وإقناعهم بإنجاز استثمارات سياحية صغيرة كالفندقة الريفية و العائلية الاستراحات السياحية وغيرها من المشاريع، ومن هنا تساهم في خلق مناصب عمل بالإضافة إلى المداخيل السياحية ، وبالتالي الوصول إلى أعلى معدلات تنمية محلية بالولاية.

أما في ما يخص الصناعات التقليدية فتعتبر قطاع متكامل مع السياحة وهي أنشطة صغيرة تساهم بقوة في دفع عجلة التنمية السياحية، وولاية بسكرة توفر بضاعة تقليدية ثرية خاصة مشتقات النخيل و الفخار وعن هذا الأخير يوجد (3) وحدات إنتاج فخار، كما تساهم هذه الصناعات الصغيرة في خلق مناصب الشغل، فيبلغ عدد الحرفيين الذين يزاولون أشغالهم بصفة فردية 12 حرفيا فرديا ، ونجد أيضا في هذا المجال (6) تعاونيات فضلا عن مقاولتين في صناعة الفخار، وبالرغم من المساهمة التي تقدمها الصناعات التقليدية لكونها تعتبر مجال مفتوح أمام الأفراد لتنمية مواهبهم واستثمارها عن طريق إنجاز مشاريع ومؤسسات صغيرة و متوسطة وخلق مناصب شغل لهم من جهة و تحقيق تنمية محلية من جهة أخرى، فهذه الصناعات لا تتطلب موارد كبيرة فقط الخبرة والإتقان، إلا أن أفراد المنطقة لا يعطوا لها أي قيمة بسبب نقص التوعية والمساعدة الخاصة لهذا النوع من الصناعات، وبالرغم من أن الولاية تعتبر مشهورة بهذه

[1] – الصناعات التقليدية ركيزة السياحة وبديل للبترول http://www.el-massa.com تاريخ الاطلاع: 2017/05/05، على الساعة 22:15.

الصناعات ، إلا أننا نلاحظ نقص وغياب للمؤسسات وبالتالي نلاحظ انعدام تقريبا في مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية للولاية.

5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل قطاع الخدمات: تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية، حيث نجد أن عدد هذه المؤسسات الممارسة لنشاط التجارة في سنة 2013 حوالي 2660 مؤسسة ما نسبته 45.38 % من مجمل المؤسسات ، متوزعة بين المؤسسات التي تقدم خدمات لمؤسسات أخرى ، و التي تقدم خدمات للعائلات ، والمؤسسات التي توفر خدمات النقل والمواصلات ، وبالتالي نجد أنه مقارنة بما سلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل معتبر ولا بأس القطاعات في تغذية المواطن بالخدمات .

6 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل قطاع البناء والأشغال العمومية: تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا جد مهم في مجال البناء والأشغال العمومية حيث يستحوذ هذا القطاع على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب 2684 مؤسسة حسب إحصائيات 2013 ما يبين مساهمتها المعتبرة في القطاع فهو يمثل اكبر نسبة مقارنة مع ما سبق .[1]

* من خلال هذا المطلب الذي تناولنا فيه مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية بسكرة ، يتضح لنا أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة أكبر في مجال الخدمات و البناء والأشغال العمومية بينما تنخفض أو تنعدم مساهمتها في باقي القطاعات، وهذا ما يستوجب من السلطات المحلية بالولاية خلق وتهيئة البيئة المناسبة لتفعيل دور هذه المؤسسات بتطوير ما هو قائم وبعث المزيد منها ،وتوفير المناخ الملائم لها لتأدية الدور المنتظر من هذه المؤسسات.

[1] – المديرية الولائية للصناعة والمناجم بولاية بسكرة، متحصل علية www.dipmepi.biskra.com. مرجع سابق.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة إسقاط ما جاء في الدراسة النظرية حول مساهمة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على إحدى ولايات الجزائر و هي ولاية بسكرة، بعد التطرق لتطور هذا القطاع في الجزائر من خلال الإلمام بالإستراتيجية الوطنية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة لتطور هذه المؤسسات في الجزائر.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بسكرة و دورها في التنمية المحلية، بداية بالتعرض إلى تقديم الولاية و التعرف على إمكانياتها و مؤهلاتها التي تؤهلها لتكون قطب استثماري هام، إضافة إلى التطرق لواقع التنمية المحلية بالولاية و ما حققته في هذا الصعيد، و في الأخير تطرقنا إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة و دورها في تحقيق التنمية المحليةفي مختلف القطاعات .

الخاتمة العامة

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه و المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية واتخاذنا ولاية بسكرة كنموذج للدراسة و لمحاولة لحل الإشكالية المطروحة و المتمثلة في:

" كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية؟"

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رغم صعوبة إعطاء صورة واضحة لها و الوصول إلى تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، ثم تطرقنا إلى مصادر و أساليب التمويل بالإضافة لإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني إضافة إلى إلقاء الضوء على معوقاتها و تحدياتها المستقبلية.

ثم انتقلنا إلى تقديم عموميات حول التنمية بداية إضافة إلى التعرض إلى الجانب النظري للتنمية المحلية من خلال مفهومها وأبعادها و مجالات التنمية المحلية و المراحل الأساسية لها ثم الركائز و العوائق التي تعترض مسار التنمية المحلية، وارتأينا إلى كل ما سبق تقيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك التنمية

والمحلية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي والسياسي والثقافي كذلك.

وأخيرا في الجانب التطبيقي تعرفنا على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية المحلية كنموذج اخترنا ولاية بسكرة لإسقاط ما ورد في الجانب النظري على الواقع، تطرقنا في البداية لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الاستراتيجيات المتبعة لتطويرها و ترقيتها و مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية لولاية بسكرة، حيث تطرقنا إلى واقع التنمية المحلية في الولاية ثم تطرقنا إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بسكرة و دورها في تحقيق التنمية المحلية.

- ✓ **اختبار فرضيات البحث:**

- تشغل التنمية المحلية عدة أبعاد متمثلة في البعد الثقافي والبعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البيئي

حيث نجدها متكاملة فيما بينها، حيث لا يمكن تحقيق تنمية محلية في بعد على حساب بعد آخر،

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى'.

- تعتمد الجزائر على مجموعة من الهيئات و الهياكل وبرامج كإستراتيجية لترقية وتطوير المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة، وقد ساعدت فعلا في بلوغ الهدف المراد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية'.

- تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية بالغة في تحقيق التنمية على الصعيدين المحلي

و الوطني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة'.

✓ **نتائج البحث:**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 **نتائج البحث النظرية:**

- رغم صعوبة إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رغم عدم الاتفاق مابين الدول و

الهيئات في شأن تعريفها، فإنها تتفق وفي مجملها على الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية على جميع الأصعدة وجميع الميادين.

- إن حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهم في منحها جملة من الخصائص و الميزات التي تمكنها

من القيام بدور جد هام في تحقيق التنمية المحلية.

- يعد التمويل من أهم المشاكل والصعوبات التي تقف عائقا أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي

يمكن أن يؤدي إلى تعطل نشاطها تماما.

- تعتبر التنمية المحلية عملية جد معقدة تستدعي بذل الجهود و التكاتف بين الحكومة و الأفراد من أجل

بلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق مستويات معيشية عالية للأفراد، وهذا من خلال العمل على دمج الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و حتى السياسية بما يخدم الأجيال الحالية وفي نفس الوقت يحافظ على حقوق ونصيب الأجيال المستقبلية.

- تتمتع التنمية المحلية بمجموعة ركائز تضمن لنا تحقيق المشاريع و البرامج الإنمائية المسطرة.
- تواجه التنمية المحلية مجوعة عوائق و صعوبات في مجالات مختلفة ، وهذا ما حد من كفاءتها و

فعاليتها، ما استوجب وضع برامج و قواعد تتبع بغية معالجة هذه الاختلالات و التصدي لها.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محركا رئيسيا للتنمية المحلية في جميل المجالات لما تحققه من

متطلبات التنمية وإحداث تطورات على جميع المستويات.

- تولي الجزائر عناية كبيرة وخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك لإدراكها لأهمية

القطاع حيث يمكن اعتبارها حلا أو بديلا للبترول، وهذه العناية تبدو واضحة من خلال الاستراتيجيات و البرامج المتبعة لترقية و تطوير هذه المؤسسات.

2 **نتائج البحث التطبيقية:**

من خلال إسقاط الجانب النظري على الواقع واختيار ولاية بسكرة كنموذج للدراسة وصلنا إلى النتائج التالية:

- تتمتع ولاية بسكرة بمؤهلات وإمكانيات جد مهمة في جميع المجالات وهذه ما يمكنها من تحقيق التنمية المحلية لو تم استغلالها بأحسن الطرق.
- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة، نموا و تطورا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل البرامج و الإجراءات المتبعة من طرف السلطات المحلية.
- تمتلك ولاية بسكرة قوة مؤسساتية صغيرة و متوسطة تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي و صناعي جد مهم، ولكنها تتوزع بشكل غير متوازن على بلديات الولاية إذ نجد قرابة 60% منها في عاصمة الولاية و المناطق القريبة منها، وهذا ما لا يعكس متطلبات التنمية المحلية، التي تلتزم التوازن ما بين المناطق وهذا ما يعتؤض دورها في تحقيق التنمية المحلية بالولاية.
- استحواذ قطاع الخدمات و قطاع البناء والأشغال العمومية على أكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يقارب 90%، في المقابل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بباقي القطاعات و خاصة الصناعة جد محدود.

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم لها ، وتقديم التسهيلات إدارية للمستثمرين لتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف الدولة للتقليل من التركز القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن أغلب هذه المؤسسات ذات طابع خدمي.
- لابد من ضرورة تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.
- توفير وتسهيل الحصول على العقار الصناعي الذي يعتبر أكبر المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على جذبها نحو المناطق النائية والبلديات الريفية في ولاية بسكرة وتشجيع الشباب على الاستثمار في هذه البلديات.
- تشجيع الفلاحين على مستوى ولاية بسكرة للانتظام في شكل مؤسسات، فكون أغلب الفلاحين في الولاية يمارسون نشاطهم بشكل غير رسمي، يجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في المجال الفلاحي قليلة.

- إنشاء مراكز للمعلومات و توعية الشباب في ولاية بسكرة وتحفيزهم للاستثمار.

✓ **آفاق البحث:**

انطلاقا من هذه الدراسة يمكن وضع بعض النقاط التي تشكل مواضيع للبحث في هذا المجال:

- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي.
- الهدف التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- القطاع الفلاحي ودوره في تفعيل التنمية المحلية بولاية بسكرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إبراهيم عبد الحليم محمد، المتغيرات العالمية للمنظمات: الخصخصة- العولمة- الاقتصاد المعرفي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.
2. أحمد عبد اللطيف رشاد، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.
3. الحاج طارق، مبادئ التمويل، عمان الأردن، درا صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
4. الحناوي محمد صالح، صحن محمد فريد، مقدمة في الأعمال والمال، الإسكندرية، الدار الجامعة، 2003/2002.
5. الحسيني فلاح حسن، إدارة المشروعات الصغيرة" مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر،2006.
6. المنصور كاسر نصر، جواد شوقي ناجي، غدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة من الألف إلى الياء، عمان، دار الحامد للنشر، 2000.
7. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، الطبعة1، القاهرة، ايتراك للنشر، 2009.
8. القهيوي ليث عبد الله، الوادي بلال محمود، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،
9. الرياشي سليما وآخرون، الأزمة الجزائرية، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.
10. بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي، الجزائر، دار وائل للنشر،2006.
11. بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة1، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2015.
12. جواد نبيل، إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع،2007.
13. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آلية تحقيق التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2013. الحاج طارق، مبادئ التمويل، عمان الأردن، درا صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
14. خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،2008.
15. رشيد احمد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.
16. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعة، 2009.
17. عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع،2001.
18. عبد الفتاح عبد الحليم أحمد، جميل مخيمر جميل، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، الطبعة1، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000.
19. عجمية عبد العزيز محمد، الليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الإسكندرية،مؤسسة شهاب، 1994.

20.علي عمر أيمن، إدارة المشروعات الصغيرة" مدخل بيئي مقارن"، الإسكندرية، الدار الجامعة، 2007.

21.لسلوس مبارك، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

22.موسي عريقات حربي محمد، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة1، عمان، دار الكرمل، 1993.

23.هيكل محمد، غدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.

24.يسري أحمد عبد الرحمان، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلة تمويلها، الإسكندرية، الدار الجامعة، 1994.

➢ **المجلات والدوريات:**

1. بريبش السعيد، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية –حالة الجزائر–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر2007.
2. بن عنتر عبد الرحمان، الدعائم الأساسية للإرتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2010.
3. شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.
4. صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004.
5. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف– ، 2010.
6. عناني ساسية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية–دراسة حالة ولاية قالمة–، جامعة قالمة، الجزائر،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، 2014.

➢ **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب وواقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004.
2. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والوقف، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
3. بلخير محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية" دراسة ميداني لولاية تمنراست"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
4. بن قطاف أحمد،أهمية حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2007/2006.
5. بن مرسي رفيق، الأساليب الحديثة الإدارية بين حتمية التغير و معوقات التطبيق" دراسة حالة الجزائر2001–2011"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

6. بن نعمان محمد، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا– دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

7. بوسهمين أحمد، الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب العربي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011

8. حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، 2011/2010.

9. حلموس الأمين، دراسة إستشرافية حول مدى استيعاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011/2010.

10. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

11. رزقاني رابح، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

12. ريملاوي سفيان،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر" حالة بلديات الجزائر الوسطى"، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

13. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية الأقل نموا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

14. غقال إلياسن تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير(غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2009/2008.

15. لولاشي ليلى، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004.

16. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة" دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "حالة ولاية تبسة" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

17. مقداد خميسي، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008 "حالة ولاية بليدة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009/2008.

18. موسي سهام، مساهمة في بناء قياس أثر محاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنيت على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة"، ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جلمعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

➢ **التقارير و النشريات:**

1. نشرية المعلومات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20، الجزائر، 2011.

➢ **الدورات التدريبية و الملتقيات العلمية:**

1. بارودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى دولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 17-2006/04/18.
2. براق محمد، غربي حمزة، آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-دراسة تحليلية-، الأيام العلمية الدولية الثانية حول" المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فرص وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3-4-2011/05/5.
3. بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-2011/11/16.
4. بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله، مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، دورة تدريبية حول" تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25-2003/05/28.
5. بنين بغداد، بوقفة عبد الحق، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،ملتقى وطني حول" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6.
6. بو قصبة شريف، بو عبد الله علي، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول" واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، يومي 5-2013/05/6.
7. بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، تجربة التنمية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول" تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 23-2003/05/25.
8. حايف سي حايف شيراز، بركان دليلة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر-دراسة خاصة لولاية بسكرة-، ملتقى دولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطولة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-2011/11/16.
9. زلاسي رياض، مرزوقي نوال، مجبلي خليصة، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني أول، عنوان المداخلة" تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يومي5-2013/05/6.
10. علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة لمسيلة، الجزائر، يومي 15-2011/11/16.

11. غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني" واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6.

12. مداح لخضر، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الملتقى الوطني الأول حول" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 18-2011/05/19.

13. مداس حبيبة، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني الأول، عنوان المداخلة" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة إلى ولاية الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/5/6.

14. مرغاد لخضر، جلاب محمد، آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضوء الفكر المقاولاتي، الأيام العلمية الدولية الثانية حول" المقاولاتية آليات دعم ومساعدة المؤسسات في الجزائر- فرص وتحديات-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3-4-2011/05/5.

15. مفيد عبد اللاوي، الجوزي جميلة، صالحي ناجية، واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول" الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وواقعها في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 5-2013/05/6.

➢ **النصوص القانونية:**

1. الجريدة الرسمية، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 نوفمبر 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13،
2. الجريدة الرسمية، المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 نوفمبر 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13.
3. الجريدة الرسمية، المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 نوفمبر 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13.

➢ **المواقع الإلكترونية:**

1. زبير محمد، التوجه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية بالجزائر، متحصل عليه من:http://www.chlef.dz.
2. وزارة التجارة. غرفة التجارة والصناعة الزيبان، بسكرة، متحصل عليه من :http//www.ccibans.dz/biskra-aspx
3. المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة، متحصل عليه من:-http://www.dipmepi biskra.com/secteur-industrie.aspx.

4. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، متحصل عليه من: -http://www.dipmepi
.biskra.com/page.aspx?page-id-57
5. الموافقة على 200 ملف استثماري، مدير الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية بسكرة، متحصل عليه
من:http://www.djarairess.com/ecgcgaab/17752.
6. مديرية الصناعة و المناجم لولاية بسكرة متحصل عليه من:http://www.dipmepi.biskra.com.
7. الصناعات التقليدية ركيزة السياحة وبديل البترول، متحصل عليه من:http://www.el-massa.com.
8. المديرية الولائية للصناعة و المناجم، متحصل عليه من:http://www.dipmepi.biskra.com.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- **Les ouvrages**

1 Filion louis jacques , Management des pme de la créqtion à la croissance Ronnonveau pédagogique inc, canada, 2007.

2 Xavier Griffer, Temitiores de France : Les enjeux economiques sociaux de la decenetralisation, Ed. Ecinomica paris, 1984.

- **Les periodiques**

1 Smati abdelbaki, Nature du dé veloppement local et role des collectivités locales dans sous financement, revue recherches économiques et managériale, Iniverssité Biskra, N°05 juin 2008.

- **Sites Internet**

1 Assiciation européénne des agence de développment, 2007, disponible sur(www. Eurada. Org) , consulté le 28/03/2017.

2 Thihong van pham , finoncement bancaire des pme cas d'etude du (en line) thése doctorat, phd en science de l'administaition, que bec ; université la vale faculté des science de l'administration, 2010, disponible sur http://www. Collectionscanada .gcca/ thesescanada/ index-E-htrl , consulté le 15/02/2017.

الملخص

الملخص

تتناول الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية نظرا لما تتميز به من خصائص و ميزات ساهمت في إعطائها أهمية بالغة وقدرة على تحقيق التنمية المحلية في جميع مجالاتها، ولاختبار مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، فقد تضمنت الدراسة نموذجا عمليا وهو ولاية بسكرة، حيث تم إبراز واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بسكرة وكذلك واقع التنمية المحلية بها ، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية المحلية بالولاية.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية ، التنمية المحلية، ولاية بسكرة.

Résumé

L’étude portait sur le sujet des petites et moyennes entreprises en termes de leur contribution au développement local en raison de sa caractéristique a contribué a donné une grande importance et la capacité de parvenir a un développement local dans toutes caractéristiques des champs, Pour rester l étendue de la contribuction des petites et moyennes entreprises dans le développement local. L’étude a inclus un exemple pratique un état de Biskra , ou il étéit de mettre en évidance la réalité des petites et moyennes entreprises a biskra . ainsi que la réalité du développement local par l ampleur de la contribuction de ces institutions dans la promotion de mandat de développement local .

Les Mots-clés

Les petites et moyennes entreprises; Développement ; Développement local ; Biskra .

الملخص